

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

تقرير مراقب الحسابات المستقل

صفحة

4

5

6

7

8

بيان المركز المالي المجمع

بيان الأرباح أو الخسائر المجمع

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

بيان التدفقات النقدية المجمع

51 – 9

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعةالرأي المحفوظ

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "المجموعة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2020، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتడفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهمة.

برأينا، وباستثناء آية تأثيرات محتملة نتيجة الأمور المبينة في فقرة أسس الرأي المحفوظ من تقريرنا، فإن البيانات المالية المجمعة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المالية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020، وأداتها المالي وتدققتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أسس الرأي المحفوظ

كما هو مبين في الإيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة، تضمنت البيانات المالية المجمعة استثمار في شركة زميلة "الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع." والتي تضمنت بياناتها المالية المجمعة استثمار في شركة زميلة "شركة أجيلتي للمخازن العمومية - ش.م.ك.ع." والتي قامت برفع دعوى تحكمية لاسترداد قيمة أحد استثماراتها والقرض المتعلق به، وعليه لم نتمكن من تحديد أثر أي تعديلات قد تكون ضرورية على قيمة استثمار "الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع." في "شركة أجيلتي للمخازن العمومية - ش.م.ك.ع.".

كما لم نتمكن من التتحقق من قابلية استرداد المجموعة لمحفظتها وعقارات ومعدات باجمالى مبلغ 1,034,994 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2020 (2019 - 1,068,324 دينار كويتي)، تمثل قيمة موجودات متعلقة بموقع كانت مستأجرة من قبل شركات المجموعة وتم تسليمها للجهات المؤجرة، كما لم نتمكن من التتحقق من كفاية مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لأرصدة مدينة بمبلغ 3,928,232 دينار كويتي (2019 - 4,130,096 دينار كويتي) نظراً لعدم قيام إدارة المجموعة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لتلك الموجودات المالية، مما لا يتناسب مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، وأثر تلك الأمور على البيانات المالية المجمعة.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتواافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في إبداء رأينا المحفوظ.

تأكيد على أمر

نفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (26) حول البيانات المالية المجمعة، والذي يبين أنه كما في 31 ديسمبر 2020، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 87,578,744 دينار كويتي (2019 - 96,229,372 دينار كويتي). إن رأينا غير محفوظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمور التدقيق الهامة

ان أمور التدقيق الهامة، حسب تقديراتنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. فيما يلي أمر التدقيق الهام الذي قمنا بتحديده وكيفية معالجتنا له في إطار تدقيقنا.

تقييم العقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر ومباني

إن العقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر ومباني كما في 31 ديسمبر 2020 تمثل جزءاً هاماً من إجمالي موجودات المجموعة، إن تقييم العقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر ومباني هي من أمور التدقيق الهامة لأنها تتضمن أراء وأحكاماً مهمة والذي يعتمد بشكل كبير على التقديرات المحاسبية. إن سياسة المجموعة المتتبعة هي أن يتم تقييم العقارات الاستثمارية مرة واحدة على الأقل في السنة وتقييم أراضي ملك حر ومباني مرة واحدة كل ثلاثة سنوات من قبل مقيمين مستقلين من نفس التقييمات، إن هذه التقييمات، من ضمن تقييمات أخرى تتم على أساس الافتراضات، مثل تقدير ايرادات التأجير، أسعار الخصم ومعدلات الإشغال، ومعرفة السوق ومخاطر المطورين والمعاملات التاريخية. لفرض تقييم القيمة العادلة لتلك الموجودات، قام المقيمون باستخدام طريقة مبيعات السوق المقارنة لتقدير العقارات الاستثمارية للسنة الحالية وطريقة رسملة الدخل لتقدير أراضي ملك حر ومباني، آخذين بالاعتبار طبيعة واستخدام تلك الموجودات.

لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم الصادرة من قبل المقيمين المرخص لهم ورکزنا على مدى كفاية الإفصاحات عن العقارات الاستثمارية كما هو مبين في إيضاح رقم (9) حول البيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. إن المعلومات الأخرى تتكون من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2020، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الإطلاع على المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متطابقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين لنا من خلال عملنا أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء مادية، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك ضمن تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب الإفصاح عنه فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكنها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة المجموعة مسؤولة عن تقييم قدرتها على تحقيق الاستثمارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستثمارية وتطبيق مبدأ الاستثمارية المحاسبى، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة الأم أو أحد الشركات التابعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك. إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء سواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية المستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكلجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بال التالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجموعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذففات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهريه حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجموعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجموعة من ناحية العرض والتنظيم والفوائد، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجموعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على دليل تدقيق كافي وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركة أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجموعة. إننا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولين بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحكومة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهريه في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفت انتباها أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحكومة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقيه المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيضاً وجدت، والحماية منها.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحكومة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجموعة للفترة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير مراقب الحسابات ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جدا، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنبًا لنتائج عكسيه قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تطفي على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجموعة الواردة في تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأننا فيما عدا الآثار المحتملة للأمور المبينة في فقرة "أسس الرأي المحفوظ" وما ورد في إيضاحات أرقام (17) و(26)، قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، أن البيانات المالية المجموعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولاته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهم، وأن الجرد اجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولاته التنفيذية أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهم على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي المجمع للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

برأينا كذلك، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية ولاته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

2019	2020	إيضاحات	الموجودات
13,586,937	7,245,389		الموجودات المتداولة:
-	2,775,220		نقد ونقد معادل
11,391,544	12,812,532	3	وديعة لأجل
15,673,176	17,444,923	5	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
40,651,657	40,278,064		مخزون
6,489,606	6,489,606	6	موجودات متعلقة بعمليات غير مستمرة
47,141,263	46,767,670		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة:
5,248,218	10,425,542	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
93,478,264	85,660,922	8	استثمار في شركات زميلة
10,193,272	9,090,520	9	عقارات استثمارية
114,675,559	112,559,559	10	ممتلكات وعقارات ومعدات
34,813,797	28,810,364	1 - 14	حقوق استخدام أصول شهرة
1,980,901	1,980,901		موجودات غير ملموسة
1,053,626	824,951		مجموع الموجودات غير المتداولة
261,443,637	249,352,759		مجموع الموجودات
308,584,900	296,120,429		
			المطلوبات وحقوق الملكية:
38,237,214	38,240,219	11	المطلوبات المتداولة:
85,225,504	83,947,942	12	تسهيلات بنكية
207,450	207,450	4	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
7,792,000	792,000	13	مستحق إلى أطراف ذات صلة
5,120,293	4,370,629	ب - 14	دائنون مراقبة
136,582,461	127,558,240		التزامات عقود إيجار
6,788,174	6,788,174	6	مطلوبات متعلقة بعمليات غير مستمرة
143,370,635	134,346,414		مجموع المطلوبات المتداولة
			المطلوبات غير المتداولة:
66,869,400	69,506,479	11	تسهيلات بنكية
673,479	-		التزامات أخرى طويلة الأجل
30,691,644	25,850,848	ب - 14	التزامات عقود إيجار
16,779,500	16,779,500	13	دائنون مراقبة
4,825,363	4,797,607	15	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
119,839,386	116,934,434		مجموع المطلوبات غير المتداولة
263,210,021	251,280,848		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية:
57,882,878	28,941,439	16	رأس المال
(2,593,571)	(2,593,571)	17	أسهم خزانة
51,732,871	51,521,473		فائض إعادة تقييم
(20,484,600)	(18,574,374)		أثر التغيرات في الخسارة الشاملة الأخرى للشركات الزميلة
(32,953)	(400,199)		التغيرات التراكيبة في القيمة العادلة
(2,191,244)	(1,993,803)		تعديلات ترجمة عملات أجنبية
(38,895,848)	(12,032,224)		خسائر متراكمة
45,417,533	44,868,741		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
(42,654)	(29,160)		الخصص غير المسيطرة
45,374,879	44,839,581		مجموع حقوق الملكية
308,584,900	296,120,429		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

عبدالرحمن العبدالله
 نائب رئيس مجلس الإدارة

2019	2020	إيضاحات
208,948,963	222,616,020	الإيرادات التشغيلية:
1,431,316	566,525	مبيعات
9,326,409	9,258,130	إيرادات إيجارات
219,706,688	232,440,675	إيرادات عقود الخدمات
(170,701,354)	(181,877,988)	التكاليف التشغيلية:
(8,791,790)	(7,855,612)	تكلفة المبيعات
(179,493,144)	(189,733,600)	تكلفة عقود الخدمات
40,213,544	42,707,075	مجمل الربح
7,777,505	8,069,061	إيرادات تشغيلية أخرى
(33,488,780)	(33,809,356)	مصاريف عمومية وإدارية وبيعية
(7,745,161)	(7,759,664)	إسهال وإطفاء
(422,585)	(399,087)	مخصص خسائر الائتمان المتزعة
(145,215)	-	مخصص مخزون بطيء الحركة
-	375,041	إيرادات أخرى
987,195	78,750	مخصصات لم يعد لها ضرورة
7,176,503	9,261,820	ربح التشغيل
2,953,152	147,589	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
-	(2,191,360)	صافي خسائر إعادة تصنيف استثمار في شركة زميلة إلى موجودات
125,743	(142,752)	مالية بالقيمة العادلة لعقارات استثمارية
135,195	(25,000)	(خسائر) أرباح بيع عقارات استثمارية
1,842,179	(390,677)	(خسائر) أرباح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات وموجودات غير
(611,829)	(116,620)	ملوسة
39,842	-	خسائر إنخفاض في القيمة
(9,491,244)	(7,679,492)	صافي أرباح استثمارات
2,169,541	(1,136,492)	مصاريف تمويلية
		(خسارة) ربح السنة
2,243,481	(1,149,986)	الخاص به:
(73,940)	13,494	مساهمي الشركة الأم
2,169,541	(1,136,492)	الحصص غير المسيطرة
فلس	فلس	
7.95	(4.07)	(خسارة) ربحية السهم الأساسية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

2019	2020	إيضاحات	
2,169,541	(1,136,492)		(خسارة) ربع السنة
			الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى):
			بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:
(139,426)	197,441		فروقات ترجمة عملات من العمليات الأجنبية
(657,020)	(183,866)	8	حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركات زميلة
(207,305)	-		المحول إلى الخسائر المتراكمة من بيع استثمار في شركة زميلة
-	607,692	1 – 8	المحول إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع نتيجة إعادة تصنيف استثمار في شركة زميلة إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
			بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:
			التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(71,414)	(367,246)	7	حصة المجموعة من الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة
1,030,638	347,173	8	الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة
(44,527)	601,194		مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
2,125,014	(535,298)		
			الخاص بـ:
2,198,954	(548,792)		مساهمي الشركة الأم
(73,940)	13,494		ال控股 غير المسيطرة
2,125,014	(535,298)		

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

محجوع الملكية حقوق الملكية	المحسوس غير المسيطرة	المجموع الجزرى	خسائر مترافقه	تعديلات ترجمة في القيمة العادلة	التأثيرات الفراكية في الشركات الزميلة	أثر التغيرات في الحسابات الأخرى	فائض إعلان	أسهم خزانة	رأس المال	السنة
43,249,865	31,286	43,218,579	(42,155,767)	(2,051,818)	(28,982)	(20,650,913)	52,816,752	(2,593,571)	57,882,878	2019
2,169,541	(73,940)	2,243,481	2,243,481	-	-	-	-	-	-	روحي (خسائر) للسنة
(44,527)	-	(44,527)	-	-	(139,426)	(71,414)	166,313	-	-	الدخل الشامل الآخر (الخساره) الشاملة الأخرى) للسنة
2,125,014	(73,940)	2,198,954	2,243,481	(139,426)	(71,414)	166,313	-	-	-	محجوع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة
-	-	(67,443)	-	67,443	-	-	-	-	-	الدخول من فالضل إضافة إلى باقيمية العائدات من خلال الدخل
45,374,879	(42,654)	45,417,533	(38,895,848)	(2,191,244)	(32,953)	(20,484,600)	51,732,871	(1,083,881)	(2,593,571)	57,882,878
(1,136,492)	13,494	(1,149,986)	(1,149,986)	28,941,439	-	-	-	-	(28,941,439)	الرسيد كما في 31 ديسمبر 2019
601,194	-	601,194	-	197,441	(367,246)	770,999	-	-	-	نخفيض رأس المال وإطفاء خسائر متراكمة (إيجاباً 1)
(535,298)	13,494	(548,792)	(1,149,986)	197,441	(367,246)	770,999	-	-	-	(خسائر) ربح السنة الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة
44,839,581	(29,160)	44,868,741	(12,032,224)	(1,993,803)	(400,199)	(18,574,374)	51,521,473	(2,593,571)	28,941,439	2020
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020	2020	المحول من فالضل إضافة إلى الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة	المحول من فالضل إضافة إلى الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة	المحول من فالضل إضافة إلى الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة	المحول من فالضل إضافة إلى الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة	المحول من فالضل إضافة إلى الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة	المحول من فالضل إضافة إلى الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة	المحول من فالضل إضافة إلى الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة	المحول من فالضل إضافة إلى الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة	المحول من فالضل إضافة إلى الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) وشراكتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2019	2020	إيضاحات	
2,169,541	(1,136,492)		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: (خسارة) ربح السنة
7,745,161	7,759,664		تسويات: استهلاك وإطفاء
422,585	399,087	3 - ب	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
145,215	-	أ - 5	مخصص مخزون بطيء الحركة
-	(375,041)	14	ربح استبعاد عقد إيجار
(987,195)	(78,750)	22	مخصصات لم يعد لها ضرورة
(2,953,152)	(147,589)	8	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
			صافي خسائر إعادة تصنيف استثمار في شركة زميلة إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	2,191,360	1 - 8	التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
(125,743)	142,752	9	خسائر (أرباح) بيع عقارات استثمارية
(135,195)	25,000	9	خسائر (أرباح) بيع ممتلكات وعقارات ومعدات وموجودات غير ملموسة
(1,842,179)	390,677		خسائر إنخفاض في القيمة
611,829	116,620	23	صافي أرباح استثمارات
(39,842)	-		مصاريف تمويلية
9,491,244	7,679,492		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
804,845	865,157	15	
15,307,114	17,831,937		النigeria في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
1,985,865	(1,018,633)		ديون وارصدة مدينة أخرى
387,089	(1,771,747)		مخزون
(5,377,665)	(277,559)		دائنون وارصدة دائنة أخرى
(633,854)	(673,479)		التزامات أخرى طويلة الأجل
11,668,549	14,090,519		التدفقات النقدية الناتجة من العمليات
(1,031,925)	(892,913)	15	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
10,636,624	13,197,606		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
-	(2,775,220)		وديعة لأجل
(2,181,997)	(1,746,020)	10	المدفوع لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات
2,027,179	104,726		المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات وموجودات غير ملموسة
7,592,944	100,000	9	المحصل من بيع عقارات استثمارية
10,632,300	-		المحصل من بيع استثمار شركة زميلة
18,070,426	(4,316,514)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
(8,448,893)	2,640,084		صافي الحركة على تسهيلات بنكية
(421,682)	(7,000,000)		صافي الحركة على دانتو مراقبة
(7,490,379)	(6,104,833)		مصاريف تمويلية مدفوعة
(5,116,427)	(4,795,176)	14 - ب	المدفوع من التزامات عقود إيجار
(21,477,381)	(15,259,925)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
7,229,669	(6,378,833)		صافي (النقد) الزيادة في نقد ونقد معادل
(140,828)	37,285		اثر تغيرات أسعار الصرف بالعملات الأجنبية
6,498,096	13,586,937		نقد ونقد معادل في بداية السنة
13,586,937	7,245,389		نقد ونقد معادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

- 1 التأسيس والنشاط

تأسست شركة سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة). ("الشركة الأم") بموجب عقد التأسيس رقم 1450 / جل 4 المؤرخ في 22 سبتمبر 1980 وتعديلاته اللاحقة، وأخرها ما تم التأشير عليه في السجل التجاري بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساعدة رقم 10/13 بتاريخ 14 أكتوبر 2020 بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 21 يونيو 2020، حيث تم التأشير في السجل التجاري على ما يلي:

أ- تخفيض رأس المال المصرح به من مبلغ 82,882,878 دينار كويتي إلى رأس المال المدفوع البالغ 57,882,878 دينار كويتي (إيضاح 16).

ب- تخفيض رأس المال المصدر والمدفوع من مبلغ 57,882,878 دينار كويتي إلى مبلغ 28,941,439 دينار كويتي أي بمقدار 28,941,439 دينار كويتي من خلال إلغاء عدد 289,414,391 سهم لإطفاء جزء من الخسائر المتراكمة للشركة الأم البالغ 42,155,767 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (إيضاح 16).

ج- تعديل المادة رقم (5) من النظام الأساسي والمادة رقم (6) من عقد التأسيس لتصبح كالتالي:

النص قبل التعديل:

حدد رأس المال المصرح به بمبلغ 82,882,878 دينار كويتي موزعة على 828,828,782 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم تقديرية.

وحدد رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ 57,882,878 دينار كويتي موزعة على 578,828,782 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم تقديرية.

النص بعد التعديل:

حدد رأس المال المصرح به بمبلغ 57,882,878 دينار كويتي موزعة على 578,828,782 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم تقديرية.

وحدد رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ 28,941,439 دينار كويتي موزعة على 289,414,391 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم تقديرية.

إن الشركة الأم مدرجة في بورصة الكويت.

إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة الأم من أجلها هي كما يلي:

- إنشاء الأسواق المركزية وما تحتاجه من استراحات ومطاعم.
- استيراد وتصدير وتسويق المواد الاستهلاكية.
- صناعة المواد الغذائية.
- الاستثمار في العلامات التجارية.
- تشغيل الأسواق المركزية للبيع بالتجزئة والمطاعم وخدمات التجهيزات الغذائية والمتاجر في معدات الاتصالات وتركيبها.
- التجارة في الملابس الجاهزة والأحذية، الحقائب، الكماليات والهدايا.
- حق القيام بما يلي في دولة الكويت أو خارجها:
- الاستثمار في قطاعات مختلفة و ذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات أو الاستثمار في شركات، وتداول الأوراق المالية في الشركات المحلية والأجنبية.
- تقديم الخدمات الاستشارية والتدربيّة.
- إدارة الشركات من جميع النواحي المالية والإدارية والعمليات.
- الاستثمار العقاري.
- استثمار الأموال الفائضة في محافظ مالية تدار من قبل مؤسسات مالية مختصة.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص.ب : 26567 الصفا، 13126 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 31 مارس 2021. إن البيانات المالية المجمعة المرفقة خاضعة للمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم. إن الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد اصدارها.

- 2 السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ. أسس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، العقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المفيدة عليها ضمن بند ممتلكات وعقارات ومعدات والتى تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادلة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم (2) – (أ). إن المصادر الرئيسية للتغيرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، باستثناء تأثير نقاش جائحة فيروس كوفيد 19 على المجموعة وذلك وفقاً لما هو مبين في إيضاح (31).

المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة**المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية**

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2020 المتعلقة المجموعة وبيانها كالتالي:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) – تعريف الأعمال

التعديلات في تعريف الأعمال (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)) هي تغييرات على ملحق أ، المصطلحات المعرفة، وإرشادات التطبيق والأمثلة التوضيحية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) فقط، وبيانها كما يلي:

- يوضح التعديل أنه لكي يتم اعتبار الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها كأعمال يجب أن تتضمن على الأقل مدخل وعملية موضوعية تسمى بشكل جوهري في القدرة على الإنتاج.
- تضيق تعريفات الأعمال والإنتاج من خلال التركيز على البضائع والخدمات المقدمة للعملاء، وإزالة الإشارة إلى القدرة على تخفيض التكاليف.
- إضافة إرشادات وأمثلة توضيحية لمساعدة المنشآت في تقييم ما إذا كان قد تم الاستحواذ على عملية موضوعية.
- إزالة التقييم الذي يحدد ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي مدخلات أو عمليات مفقودة ومواصلة الإنتاج.
- إضافة خيار اختبار تركيز الذي يسمح بإجراء تقييم مبسط لمعرفة إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها لا تمثل الأعمال.

تسري التعديلات أعلاه على تجميع الأعمال التي يكون فيها تاريخ الاستحواذ في أو بعد بداية الفترة المالية السنوية الأولى التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39) ومعيار الدولى للتقارير المالية رقم (7) "إصلاح معدل الفائدة"

إن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" توفر عدداً من التخفيفات، والتي تطبق على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإصلاح معدل الفائدة. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى الإصلاح إلى حالة من عدم التأكيد بشأن توقيت و / أو مبلغ التدفقات النقدية على أساس البند المغطى بالتحوط أو أداة التحوط. لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة حيث لا يوجد لديها أي علاقات تحوط من معدل الفائدة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8) – "تعريف الأهمية النسبية"

توفر تلك التعديلات تعريفاً جديداً للأهمية النسبية التي تتضمن على أن "المعلومات تعتبر جوهيرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر حذفها أو تحريفها أو إخفائها على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للبيانات المالية المجمعة للأغراض العامة استناداً إلى تلك البيانات المالية المجمعة، والتي توفر معلومات مالية حول منشأة محددة". توضح التعديلات أن الأهمية النسبية مستمدت على طبيعة أو تأثير المعلومات، سواء بشكل فردي أو بالإضافة إلى معلومات أخرى في سياق البيانات المالية المجمعة. يعتبر التحريف في المعلومات جوهيرياً إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون. لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة، كما ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مستقبلي على المجموعة.

اطار المفاهيم للتقارير المالية الصادرة في 29 مارس 2018

إن اطار المفاهيم ليس معياراً، ولا تتجاوز أي من المفاهيم الواردة فيه المفاهيم أو المتطلبات في أي معيار. إن الغرض من إطار المفاهيم هو مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطوير المعايير، ومساعدة القائمين على إعداد البيانات المالية المجمعة على تطوير سياسات محاسبية متسقة في حالة عدم وجود معيار ساري قابل للتطبيق، ومساعدة جميع الأطراف على فهم المعايير وتفسيرها. سيؤثر ذلك على الكيانات التي طورت سياساتها المحاسبية بناءً على إطار المفاهيم. يتضمن إطار المفاهيم المعدل بعض المفاهيم الجديدة والتعريفات المحدثة ومعايير الإعتراف بال موجودات والإلتزامات ويوضح بعض المفاهيم الهامة. لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "التاجر" - امتيازات عقود الإيجار ذات الصلة بـ COVID-19
 في 28 مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية امتيازات تاجر تتعلق بـ COVID-19 "تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود التاجر". تقم هذه التعديلات إعفاء المستأجرين من تطبيق الإرشاد الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بشأن المحاسبة عن التعديلات على عقد التاجر الناتجة عن امتيازات التاجر كتأثير مباشر لجائحة COVID-19. وكثير على، يجوز للمستأجر اختيار عدم تقدير ما إذا كانت امتيازات التاجر المتعلقة بـ COVID من المؤجر تتمثل تعديل في عقد التاجر. وبالتالي يقوم المستأجر الذي يأخذ هذا الاختيار بالمحاسبة عن أي تغير في مدفوعات عقد التاجر نتيجة امتيازات التاجر المتعلقة بـ COVID بنفس طريقة المحاسبة عن التغير وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، إذا لم يمثل ذلك التغير تعديلاً في عقد التاجر.

يتم تطبيق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2020، كما يتم السماح بالتطبيق المبكر. لم يكن لهذا التعديل أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تطبيقات بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى للمرة الأولى في 2020 ولكن ليس لها أثر على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد.

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات والمعايير تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير

كما في تاريخ الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير:

الرجوع إلى إطار المفاهيم - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)
 في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) "تجميع الأعمال" إشارة إلى إطار المفاهيم. تهدف التعديلات إلى استبدال الإشارة إلى إطار اعداد وعرض البيانات المالية الصادر في عام 1989، بالإضافة إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر في 29 مارس 2018 دون تغيير متطلباته بشكل كبير.

اضاف مجلس المعايير أيضاً استثناء لمبدأ الاعتراف بالمعايير الدولي للتقارير المالية رقم (3) لتجنب الأرباح أو الخسائر المحتملة في "اليوم الثاني" والتي تنشأ عن الالتزامات والمطالبات المحتملة التي ستكون ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21) "الرسوم والضرائب"، إذا تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت نفسه، قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) للموجودات المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإشارة إلى إطار إعداد البيانات المالية المجمعة وعرضها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول لفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 وتطبق باثر مستقبلي.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - "الممتلكات والعقارات والمعدات: العوائد ما قبل قصد الاستخدام"
 في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - "الممتلكات والعقارات والمعدات - العوائد ما قبل قصد الاستخدام"، والذي يحظر على المنشآت الخصم من تكلفة أحد بند الممتلكات والعقارات والمعدات، أي عائدات من بيع تلك البنود المنتجة أثناء إيصالها إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل بالطريقة التي حدتها الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعرف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتتكاليف تجهيزها في الأرباح أو الخسائر.

إن هذا التعديل ساري المفعول لفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 ويجب تطبيقه باثر رجعي على بند الممتلكات والعقارات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد الفترة الأولى المعروضة، عندما تقوم المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة. ليس من المتوقع أن يكون لهذا التعديل تأثير مادي على المجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) – "العقود المتنقلة بالالتزامات: تكاليف إنعام العقد" في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) لتحديد التكاليف التي يجب على المنشأة تضمينها عند تقدير ما إذا كان العقد متقدلاً بالالتزامات أو متقدماً خسائر.

تطبق التعديلات "طريقة التكلفة ذات الصلة المباشرة". تتضمن التكاليف المرتبطة مباشرة بعقد تقديم سلع أو خدمات كلاً من التكاليف الإضافية وتوزيع التكاليف المرتبطة مباشرة بأنشطة العقد. إن التكاليف العامة والإدارية لا تتعلق مباشرة بالعقد ويتم استبعادها ما لم يتم تحديدها صراحة على الطرف المقابل بموجب العقد.

إن التعديلات سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022. ستطبق المجموعة هذه التعديلات على العقود التي لم تنتهي بعد بجميع التزاماتها في بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها التعديلات لأول مرة.

التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية 2018 - 2020 فيما يلي ملخص للتعديلات من دورة التحسينات السنوية 2018 - 2020:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – "الرسوم في اختبار (10%) للغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية"
يوضح هذا التعديل الرسوم التي تتضمنها المنشأة عند تقدير ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة بين المقرض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقرض أو المقرض نيابة عن الآخر. تقوم المنشأة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي.

إن هذا التعديل ساري المفعول لفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. ستطبق المجموعة هذه التعديلات على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي. ليس من المتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير مادي على المجموعة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – "تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة"
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020، تعديلات على الفرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية.
- أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتفالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

وقد قامت إدارة المجموعة بتقييم أثر تلك التعديلات على البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2020.

بـ. أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية لشركة سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" والشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

نسبة الملكية (%)	2019	2020	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	اسم الشركة التابعة
99	99	99	قابضة	دولة الكويت	شركة الأخوة القابضة - ش.م.ك. (قابضة) - وشركتها التابعة (أ)
99	99	99	أسواق مركزية استثمار	دولة الكويت	شركة سلطان للتجارة والمقاولات العامة - ذ.م.م. - وشركتها التابعة (أ)
99	99	99	استثمار عقاري مقاولات	دولة الكويت	شركة مجموعة كابيتال المتحدة - ش.م.ك (مقلدة) - وشركتها التابعة (أ)
99	99	99	تجارة عامة مقاولات	دولة الكويت	شركة الخليج المتحدة للاستثمار العقاري والسياحي - ش.م.ك (مقلدة) - وشركتها التابعة (أ)
99	99	99	تجارة عامة مقاولات	دولة الكويت	شركة الوطنية للطاقة - ش.م.ك (مقلدة) (أ)
99	99	99	تجارة عامة مقاولات	دولة الكويت	شركة داليا الوطنية للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	99	تجارة عامة مقاولات	دولة الامارات	شركة موضة الكويت العالمية للملابس الجاهزة والحقائب والأحذية - ذ.م.م. (أ)
99	99	99	تجارة عامة مقاولات	دولة الكويت	شركة الإقتصاد الأمريكي للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	99	تجارة عامة مقاولات	المملكة الأردنية	شركة الثناء الصناعية - شركة أردنية ذات مسؤولية محدودة (أ)
99	99	99	تجارة عامة مقاولات	الهاشمية	شركة سي ستور للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	99	تجارة عامة مقاولات	جمهورية مصر العربية	شركة اسبانياليتي فاشن جروب - مصر - ش.م.م. (أ)
100	100	100	قابضة	دولة الكويت	شركة سلطان الاستثمارية القابضة - ش.ش.و.
100	100	100	قابضة	دولة الكويت	شركة سلطان القابضة - ش.ش.و.
99	99	99	استثمار عقاري	دولة الكويت	شركة أصول السلطان العقارية - ذ.م.م. (أ)

(أ) أن النسبة المتبقية البالغة 1% مملوكة من طرف ذي صلة، والشركة الأم هي المالك المستفيد منها.

ان الشركات التابعة (المستثمر فيها) هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

نقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة نسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطاءها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالأخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.

أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة الأم على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. وتحديداً، يتم إدراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراءها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الأم على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتباينة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتباينة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتباينة وللأحداث الأخرى التي تم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجموعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة، بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم وال Hutchinsons غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لملكية المجموعة والهبات غير المسيطرة لعكس التغيرات للهبات المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أي فروقات بين الرصيد المعدل للهبات غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الهبات غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الهبات غير المسيطرة، إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالاتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للهبات غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلية طبقا لما يلزم لهذه البنود.

تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول

ج. تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:

- كانت من المتوقع تحققها أو تتويج المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ به لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تتحققها خلال اثنى عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتفظ أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثنى عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:

- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ به بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كان من المتوقع تسويتها خلال اثنى عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثنى عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

الأدوات المالية

د. تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الإنفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصارف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة حقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتتوري السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

لتتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع نقد ونقد معادل، وديعة لأجل، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، المستحق إلى أطراف ذات صلة، التسهيلات البنكية، دائنون مرابحة، التزامات عقود إيجار، الدائنين والتزامات أخرى طويلة الأجل.

الموجودات المالية

تصنيف الموجودات المالية

تحديد فئة تصنيف، وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمجموعة بإدارة موجودات المجموعة و ذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لثلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية، وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً، وإذا لم تتطبق أي من هاتين الحالتين (كان يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة – اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط
عندما يتم تحديد نموذج الأعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات أصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراضي أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزئنية للنقد ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافة إليها تكاليف المعاملات لكافه الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما: تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في أحدى الحالين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

قياس الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الإعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تاريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسى مدفوعات المبلغ الأصلى والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقى.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الإعتراف بغير أدوات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات عملة أجنبية وإنخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الإعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الإعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة العائد الفعلى

طريقة العائد الفعلى هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداء الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. بشكل عام، فإن معدل العائد الفعلى هو السعر الذي يقوم بخصم التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنفقات المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً من سعر الفائدة الفعلى وتکاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، من خلال العمر المتوقع لأداء الدين أو حيئماً ينطبق، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداء الدين عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراوها أو الناشئة عن ضعف ائتماني، يتم احتساب سعر الفائدة الفعلى المعدل ائتمانياً عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، لتصل إلى التكلفة المطفأة لأداء الدين عند الاعتراف المبدئي.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوصاً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة العائد الفعلى للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلاع الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد والنقد المعادل، وديعة لأجل والمدينين التجاريين تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

- النقد والنقد المعادل

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

- وديعة لأجل

إن وديعة لأجل يتم إيداعها لدى بنوك ولها فترة استحقاق تعاقدية لأكثر من 3 أشهر.

- مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع ، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلى ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة أو مقابل محتمل ناشئ عن دمج الأعمال. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة بما في ذلك الجزء الخاص بالعملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد. إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداء، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقدير انخفاض القيمة. عند استبعادها، يعاد تدويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية المسورة وغير المسورة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان المركز المالي المجمع.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحافظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستد الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريرية إلى معدل الفائدة الفعلى الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحافظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة لموجودات العقود، المدينين التجاريين والمدينيين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب البسيط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتبني التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الاعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. إنشات المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقية الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التسرع وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

بالنسبة لأرصدة الأطراف ذات الصلة والقروض بين شركات المجموعة، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبخلاف ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القراءة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداء الدين.

- لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تقييم من ثلاثة مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:
- المرحلة الأولى – الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) – الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) – الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التغير على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التغير على الأداة المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الغير التاريخية والمعلومات التطوعية المتاحة دون تكاليف أو جهد مفرط. تشمل المعلومات التطوعية التي تم النظر فيها الإمكانية المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها ديني المجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التغير المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتهي بعد تأثير التقرير المالي لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي.

يتحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلية.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية:

- 1- مقابل محتمل للمستحوذ في عملية دمج الأعمال،
- 2- محظوظ بها لغرض المتاجرة أو
- 3- تم تضمينها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناشئة عن

ومع ذلك، بالنسبة للمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بمبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية الخاصة بالتغييرات في مخاطر الائتمان ل تلك المطلوبات في الدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف بالمثل المتنقى من التغير في القيمة العادلة للمطلوبات في الأرباح أو الخسائر، التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر الائتمان للمطلوبات المالية يعترف بها في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر لكن يتم تحويلها إلى الأرباح المرحلة عند استبعاد المطلوبات المالية.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة على النحو المبين أعلاه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائد الفعلية.

- الدائنون

يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي من الموردين. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنين كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

- الإقتراض

يتم إدراج القروض مبدئياً بصفى القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتکدة. لاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصفى بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردّة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال فترة الإقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف القروض إلى الحد الذي يتحمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصارييف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصارييف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطافتها على فترة القروض المتعلقة بها.

- المرابحات

تتمثل المرابحات في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لبنيود تم شراؤها وفقاً لاتفاقيات عقود المرابحات. يدرج رصيد المرابحات بإجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائد الفعلية.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية بالخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الإعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الأرباح أو الخسائر كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر أخرى.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

. موجودات العقود

إن موجودات العقد تمثل حق المجموعة في المقابل الذي تم على أساسه تحويل البضائع وتلديه الخدمات للعميل، إذا قامت المجموعة بتحويل البضائع أو تلديه الخدمات للعميل قبل أن يقوم العميل بدفع المقابل أو قبل تاريخ استحقاق المبلغ ، فيتم الإعتراف بموجودات العقد في حدود المبلغ المكتسب وفقاً للشروط التعاقدية.

يتم تقييم موجودات العقود للانخفاض في القيمة وفقاً للطريقة المبسطة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية 9: الأدوات المالية.

. المخزون

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكريم مخصص لأية بنود متقدمة أو بطينة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة، وكذلك المصارييف غير المباشرة المترتبة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح للمخزون بالمخازن وذلك طبقاً لطبيعة المخزون.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوصاً منه تكاليف الإنجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقدمة وبطينة الحركة بناء على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

ز. العقارات الاستثمارية

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحفظ بها لغرض اكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبنية بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكليف العمليات المرتبطة بها لاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدث بها التغير.

يتم رسمة المصارييف اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل فقط عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة من المصارييف إلى المجموعة. وأن التكلفة يمكن قياسها بصورة موثقة. يتم تسجيل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى كمصارييف عند تكبدها. عند استبدال جزء من العقار الاستثماري، يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها (أي في تاريخ انتقال السيطرة للمشتري) أو سحبها نهائياً من الاستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. ويتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في استخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيلياً لطرف آخر، أو إنعام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الاستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغض بيه. في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقاً لسياسة المحاسبة المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الاستخدام.

ح. الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة ولكن ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك القرارات. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة باثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الإقتداء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعلياً حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة إلتزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتداء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتداء يتم الاعتراف بها كشهرة. وتنظر الشركة حجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي انخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الإقتداء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته وتحديد إذا ما كان ضرورياً الاعتراف بأي انخفاض في قيمة الاستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختبار الانخفاض في القيمة لکامل القيمة الدفترية لل الاستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم إدراج أي عكس للانخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقاً القيمة القابلة للاسترداد من الاستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

ط. دمج الأعمال والشهرة
أ - دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الإقتاء، تقاد تكلفة الإقتاء بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتاء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشترأة، يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشترأة والتي تمثل حصتهم الحالية التي تعطي لملوكها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية، بما بالقيمة العادلة أو نسبة الحصة في قيمة الموجودات المحددة للشركة المستحوذ عليها. تدرج تكاليف الإقتاء كمصرف عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الإقتاء بتقدير الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الإقتاء، بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها وخاصة بالشركة المشترأة.

عند دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة المشترى السابقة على تاريخ الإقتاء بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقتاء، ويدرج أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع أو الدخل الشامل الآخر، حسبما يكون ملائماً.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجته بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقتاء. يتم إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو إلتزام وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية". عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

عند عدم إستكمال دمج الأعمال في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات للنوند التي لم تكتمل معاجتها المحاسبية. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الإقتاء، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الإقتاء إن كانت معروفة في ذلك التاريخ.

ب - الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحصص غير المسيطرة وأي حصص محتفظ بها سابقاً عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والإلتزامات المحتملة كما في تاريخ عملية الإقتاء. تظهر الشهرة مبدئياً كأصل بالتكلفة ولاحقاً يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض المتراكمة في القيمة.

إذا كان هناك زيادة في صافي القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والإلتزامات عن التكلفة، فإن المجموعة مطالبة بإعادة تقدير القياس والتحديد لصافي الموجودات ومراجعة قياس تكلفة الإقتاء، ومن ثم إدراج قيمة الزيادة المتبقية بعد إعادة التقييم مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

لفرض التأكيد من وجود إنخفاض في قيمة الشهرة، فإنه يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الإنقاص من عملية الدمج. يتم مراجعة وحدات توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها سنويًا أو بصورة أكثر تكراراً عند وجود دليل على إنخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدة بقيمة إنخفاض القيمة، ومن ثم يتم تخفيض باقي الموجودات في نفس الوحدة بشكل نسبي طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، ولا يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من وحدة توليد النقد ويتم استبعاد جزء من العمليات داخل هذه الوحدة، فإن الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة تمثل جزءاً من القيمة الدفترية لهذه العمليات، وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد هذه العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيمة النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة توليد النقد. إن سياسة المجموعة الخاصة بالشهرة الناتجة عن عملية إقتاء شركة زميلة قد تم عرضها في سياسة الاستثمار في الشركات الزميلة.

ي. ممتلكات وعقارات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة باليصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم إعادة إدراج المصارييف المتبدلة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبده هذه المصارييف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصارييف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصارييف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الإستهلاك المترافق وخسائر الإنخفاض في القيمة فيما عدا الأراضي ملك حر والمباني والتي تظهر بقيمتها العادلة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها وإستهلاكها المترافق من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تظهر الأراضي ملك حر والمباني بالقيمة العادلة بناء على تقديرات دورية من قبل مقيمين مستقلين مخصوصاً منها الاستهلاكات اللاحقة. يتم استبعاد أي رصيد للاستهلاك المتراكم في تاريخ التقييم مقابل القيمة الدفترية الإجمالية للأصل ومن ثم تعديل صافي القيمة إلى قيمة الأصل المعاد تقييمها.

إن الزيادة في القيمة الدفترية للأراضي والمباني نتيجة للتقييم يتم إضافتها إلى حساب فائض إعادة التقييم ضمن الدخل الشامل الآخر. إن النقص الذي يقابل زيادة سابقة لنفس الأصل يتم تخفيضه مباشرة من حساب فائض إعادة التقييم في الدخل الشامل الآخر ويتم إدراج أي نقص آخر مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم معالجة الفرق في كل سنة بين الاستهلاك المحاسب بناء على القيمة الدفترية المعاد تقييمها والمدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وبين الاستهلاك المحاسب بناء على التكلفة الأصلية للأصل بتحويله مباشرة من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلية. تقوم المجموعة بإعادة تقييم تلك الأراضي والمباني كل 3 سنوات.

عندما يتم بيع الموجودات التي تم إعادة تقييمها، فيتم تحويل المبالغ المتضمنة في فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلية.

يتم إدراج العقارات تحت الإنشاء لأغراض أعمال الانتاج أو الاستخدام الاداري بالتكلفة ناقصاً أي خسائر معترف بها للانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة الأتعاب المهنية وكذلك تكاليف الإقتراض التي يتم رسملتها على الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الإقتراض حسب السياسة المحاسبية للمجموعة. يتم تصنيف هذه العقارات ضمن الفئات الملائمة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند إيجازها وإعتبارها جاهزة للاستخدام. يبدأ استهلاك هذه الموجودات عندما تكون جاهزة للاستخدام لغرض المخصص له كما هو الحال بالنسبة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات الأخرى.

لا يتم إستهلاك الأراضي. يتم إحتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

سنوات	مالي
40	تجهيزات مكتبية واجهزة كمبيوتر
5 - 3	اثاث وتركيبيات
5	سيارات
3 - 2	آلات ومعدات
15	

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك دوريًا للتتأكد من أن طريقة وفترة الإستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند إنفقاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ك. **الموجودات غير الملموسة**
عند التحقق المبدئي، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقتناة بالتكلفة، والتي تمثل قيمة الشراء إضافة إلى التكاليف المباشرة المتکبدة لإعداد الأصل لاستخدامه في الغرض المخصص له.

لاحقاً للتحقق المبدئي، يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الإنتاجي ويتم تقديرها لتحديد الانخفاض في القيمة كلما كان هناك مؤشر على أن الأصل غير الملموس قد انخفضت قيمته. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في نهاية كل سنة مالية. يتم احتساب التغيرات في العمر الإنتاجي أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، كما هو ملائم، ويتم معاملتها كتغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد، أو عندما لا يتحقق أي منافع اقتصادية مستقبلية من الاستخدام أو البيع. يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات، ويتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند الاستبعاد.

تتضمن الموجودات غير الملموسة قليلات ناتجة عن استغلال موقع. يتم قيد القليلات مبدئياً بالتكلفة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت على مدى المدة المتوقع الإنفاق بها من هذه الموجودات والتي تترواح من 3 إلى 20 سنة.

ل. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرةً في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بحسب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بآلية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرةً في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسارة الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

م. العمليات غير المستمرة

تمثل العمليات غير المستمرة جزءاً من أعمال المجموعة، والتي يمكن فصل نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية بشكل واضح من باقي المجموعة، والتي أيضاً:

- تمثل نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.
- تمثل جزءاً من خطوة منسقة لاستبعاد نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.
- تشمل الشركات التابعة المقتناة أساساً لغرض البيع لاحقاً.

يشمل هذا المكون عمليات وتدفقات نقدية والتي يمكن تمييزها بشكل واضح، من الناحية التشغيلية والأغراض التقرير المالي عن بقية المجموعة. بمعنى آخر، سيكون أحد مكونات المنشأة عبارة عن وحدة توليد نقد أو مجموعة وحدات توليد نقد عندما يكون محتفظ بها لغرض الاستخدام.

يتم تصنيف تلك العمليات كعمليات غير مستمرة عند البيع أو عند تحقق شروط التصنيف كعمليات غير مستمرة، أيهما يحدث أولاً.

يتم إدراج الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات غير المستمرة بشكل منفصل عن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات المستمرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وذلك حتى مستوى الربحية للفترة المنتهية في تاريخ البيانات المالية وكذلك الفترات المقارنة، حتى وإن احتفظت المجموعة بحصة غير مسيطرة في الشركة التابعة بعد البيع، حيث يتم إدراج الربح أو الخسارة كبدل مستقل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

ن. مطلوبات العقود

تنشأ مطلوبات العقود إذا دفع العميل المقابل، أو كان المجموعة حق غير مشروط في المقابل قبل قيام المنشأة بتحويل سلعة أو خدمة إلى العميل. يتم الإعتراف بمطلوبات العقود كإيراد عند تأدية المجموعة لالتزاماتها بموجب العقد.

س. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم إحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تراول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الالتزام غير المعول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ع. توزيعات الأرباح للمساهمين

تقوم المجموعة بالإعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لرأدة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الإعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرةً ضمن حقوق الملكية. عند القيام بذلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

ف. رأس المال

تصنف الأسهم العادي حقوق ملكية، إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ص. أسهم خزانة

تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو الغانها بعد. وتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوازن تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين "احتياطي أسهم الخزانة"، لفترات الاحتفاظ بأسهم الخزانة. ويتم تحويل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحويل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدارات على التوالي. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدارات ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيف متوازن تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

ق. إيرادات العقود المبرمة مع العملاء

يتم الإعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق المجموعة نموذجاً من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:

- الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية: تحديد الالتزامات التعاقدية في العقد - إن الالتزام التعاقدية هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المنتقى عليها ، باستثناء المبالغ المحصلة نتيجة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على الالتزامات التعاقدية في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام تعاقدي، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام تعاقدي في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام التعاقدية.
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المجموعة بالالتزامات التعاقدية.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الأراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتأدية التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية :

- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء المجموعة ويسهلها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء ، أو
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشديد الأصل أو تحسينه ، أو
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة ، وللمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنتقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل .
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل .
- أن يقل العميل الأصل.

تعرف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالتزامات الأداء التي لم يتم تلبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع. وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية التزامات الأداء قبل استلام المقابل، فإنها تعرف إما بموجودات العقد أو مديين في بيان المركز المالي المجمع وفقاً لما إذا كانت هناك عيوب غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبده تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتکبده من قبل المجموعة كمصاروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

مبيعات البضاعة

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم الاعتراف بإيرادات بيع البضائع في وقت محدد عندما أو كلما يتم تحويل السيطرة على البضاعة للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل المجموعة أو لا تخضع لخدمات متكاملة كبيرة، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع، ويتم التسليم عندما يتم شحن البضاعة إلى موقع محدد ، والتي تم شراؤها سابقاً من قبل العميل، كما يتم تحويل مخاطر التقادم و الخسارة إلى العميل ، وإما أن يقبلها العميل وفقاً لعقد البيع أو يتم تجاوز شروط القبول أو أن يكون لدى المجموعة دليل موضوعي على تلبية كافة شروط القبول.

عند تعديل تلك البنود أو بيعها مع خدمات متكاملة جوهرية، فإن البضاعة والخدمات تمثل التزام أداء وحيد ومجمع وعليه يجب تحويل السيطرة عليه على مدى فترة من الوقت. وذلك بسبب أن المنتج المجمع فريد من نوعه للعميل (لا يوجد استخدام بديل) ولدى المجموعة حق واجب النفاذ للحصول على الدفعات مقابل الأعمال التي تمت حتى تاريخه. يتم الاعتراف بالتزامات الأداء على مدى فترة من الوقت مع أداء أعمال التعديل أو التكامل.

إذا كانت العقود تشمل توريد بضاعة وخدمات ترتكيب مقابل أتعاب ثابتة، يتم الاعتراف بالإيراد على مدى فترة من الوقت، ويتم تسجيله كالالتزام أداء وحيد بسبب العلاقات المتداخلة بين عناصر العقد. عندما تشمل العقود خدمات ما بعد البيع، يتم توزيع إجمالي سعر المعاملة على كل التزام من التزامات الأداء المحددة بموجب العقد على أساس أسعار البيع لكل بند. إذا لم يذكر ذلك بشكل مباشر، فإنها تعتبر تقديرات على أساس التكلفة المتوقعة مضافة إليها هامش ربح.

نقطاط ولاء العملاء

تعتبر نقاط الولاء كالالتزام أداء منفصل، حيث أنها توفر للعملاء حقوق مادية لم يكن ليحصلوا عليها بغير ذلك. تنتهي النقاط غير المستغلة إذا لم يتم استخدامها. تقوم المجموعة بتوزيع سعر المعاملة بين الحق المادي والتزامات الأداء الأخرى المحددة في العقد على أساس سعر البيع المستقل. يتم الاعتراف بالإيراد من الحق المادي في تاريخ استرداد النقاط من قبل العميل أو التاريخ الذي تنتهي فيه أيهما أولاً.

تقدير الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء. تدخل المجموعة في عقود خدمات بأسعار ثابتة مع عملاء لسنة، ويتعين على العملاء الدفع مقدماً لكل الثاني عشر شهراً ويتم تحديد تواريخ الدفعات المستحقة في كل عقد. يتم الاعتراف بالإيراد على مدى الوقت استناداً إلى النسبة بين عدد ساعات خدمات الصيانة المقدمة في الفترة الحالية وإجمالي عدد تلك الساعات المتوقع تقديمها بموجب كل عقد.

إيراد بيع عقارات

- يتم الاعتراف بإيرادات بيع العقارات على أساس مبدأ الاستحقاق الكامل، وذلك عندما تتوفر جميع الشروط التالية:
 - عند اكتمال عملية البيع وتوقيع العقود.
 - عندما يكون استثمار المشتري (قيمة البيع) كافياً لبيان التزامه بدفع قيمة العقار كما في تاريخ البيانات المالية.
 - لا تنخفض مرتبة الذمم المدنية للمجموعة عن البيع مستقبلاً.
 - أن تكون المجموعة قد قامت بنقل السيطرة للمشتري.
 - إذا كانت الأعمال الازمة لإكمال العقار يمكن قياسها وقيدها على أساس الاستحقاق بصورة سهلة، أو إذا كانت تلك الأعمال غير جوهرية بالنسبة لقيمة الإجمالية للعقد.

الإيرادات الأخرى

يتم تتحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ر. المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الالتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تتفقا صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام.

الالتزامات الضمان

يتم الإعتراف بمخصصات التكاليف المتوقعة للالتزامات الضمان في تاريخ بيع البضائع والخدمات ذات الصلة، وهي تمثل وفقاً لأفضل تقدير للإدارة المصاريف المطلوبة لتسوية التزام المجموعة.

العقود المتنقل بالإلتزامات

إن العقد المتنقل بالإلتزامات هو عقد تتجاوز فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها (أي التكاليف التي لا يمكن للمجموعة تجنبها بسبب امتلاكها العقد) للوفاء بالإلتزامات بموجب العقد، المنافع الاقتصادية المتوقع إسلامها بموجبه. وتعكس التكاليف التي لا يمكن تجنبها بموجب العقد أقل صافي تكاليف للخارج من العقد، وهي إما تكاليف الوفاء بالعقد وأي تعويض أو غرامات الناشئة عن الفشل في الوفاء به، أيهما أقل.

إذا كان لدى المجموعة عقد متنقل بالإلتزامات، يتم الاعتراف بالإلتزامات الحالي بموجب العقد وقياسه على أنه مخصص. لكن قبل احتساب مخصص منفصل لعقد متنقل بالإلتزامات ، تعرف المجموعة انخفاض القيمة التي قد تكون وجدت في قيمة الموجودات الخاصة بالعقد.

لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ش. عقود الإيجار**المجموعة كمؤجر**

تصنف عقود التأجير على أنها عقود تأجير تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. تصنف جميع عقود التأجير الأخرى كعقود تأجير تمويلية. إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجير أو ترتيب يتضمن تأجير يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنع الحق في استخدام الأصل .

عقد الإيجار التشغيلي

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. إن التكاليف المباشرة الأولية المتکبدة عند التفاوض وإبراء الترتيبات لعقد الإيجار التشغيلي يتم إضافتها على القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد تأجير أو يتضمن تأجير، في تاريخ بداية العقد. تعرف المجموعة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات التأجير التي تكون فيها الطرف المستأجر.

(1) حقوق استخدام أصول:

تعرف المجموعة بحقوق استخدام أصول في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحةً للاستخدام). وتقيس حقوق استخدام أصول بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخصائص انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد التأجير. تتضمن تكلفة حقوق استخدام أصول قيمة مطلوبات عقد التأجير المعترف بها والتكاليف المباشرة المبنية المتکبدة ودفعات عقد التأجير المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حواجز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تتعرض موجودات حق الاستخدام للانخفاض في القيمة.

(2) إلتزامات عقود إيجار:

تعرف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بالإلتزامات عقود إيجار ويتهم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد التأجير سدادها خلال فترة عقد التأجير. وتتضمن دفعات عقد التأجير الدفعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حواجز التأجير المستحقة ودفعات عقد التأجير المتغيرة تعتمد على مؤشر أو سعر وكذلك المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشمل دفعات عقد التأجير على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنها عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد التأجير. يتم الاعتراف بدفعات الغرامات لإنها عقد التأجير المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو سعر كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند إحتساب القيمة الحالية لدفعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة سعر الاقراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد التأجير لتعكس نمو الروح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

(3) عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة:

تطبق المجموعة إغاء الاعتراف الخاص بعقود التأجير قصيرة الأجل على عقود تأجير ممتلكاتها ومعداتها (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إغاء الاعتراف الخاصة بعقود تأجير موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود تأجير المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة (أي أقل من 1,500 دينار كويتي). يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير على عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات ذات القيمة منخفضة بمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة التأجير.

ت. تكاليف الاقراض

إن تكاليف الاقراض تشمل الفوائد والتکاليف الأخرى التي تكبدها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال. إن تكاليف الاقراض المتعلقة مباشرة بملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسمية تكاليف الاقراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زمنياً طويلاً لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحسنة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستمرة خلال فترة عدم استغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للاسترداد.

يتم إدراج كافة تكاليف الاقراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

ث. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضررية دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة وأعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة من أرباح الشركات المساعدة التابعة والزميلة والمتحول إلى الاحتياطي الإيجاري وأي خسائر متراكمة. لم يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 نظراً لوجود خسائر متراكمة.

خ. ضريبة دعم العمالة الوطنية

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضررية دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات الزميلة والتابعة غير المجمعة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ومكافأة الزكاة وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، لعدم وجود ربح ضريبي تحسب الضريبة على أساسه.

ذ. حصة الزكاة

يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضررية دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات المساعدة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمعة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساعدة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساعدة الكويتية، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب زكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 لعدم وجود ربح مالي تحسب الزكاة على أساسه.

ض. العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

ندرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالآدوات المالية والمصنفة كموارد مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالآدوات المالية والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر، بينما يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من البنود النقدية كالآدوات الدين المالية والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

ظ. الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

غ. معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينبع عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متذبذب القرارات التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

ا. الآراء والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة

إن المجموعة تقوم بعض الآراء والتقديرات والإفتراضات المتعلقة بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وإفتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

1- الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبنية في إيضاح رقم 2، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

(ا) تحقق الإيرادات

يتم تتحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوقة بها. إن تحديد ما إذا كان ثلثية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تتحقق الإيراد المبنية في إيضاح رقم (2 - ق) يتطلب أراء هامة.

(ب) تحديد تكاليف العقود

إن تحديد التكاليف المتعلقة مباشرة بأشارة بأشارة العقد بشكل عام يتطلب أراء هامة. إن تحديد تكاليف العقود لها تأثير هام على تتحقق الإيرادات المتعلقة بالعقود طويلة الأجل. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) لتحديد تكاليف العقود وتحقيق الإيرادات.

(ج) تصنيف الأراضي

عند اقتناص الأراضي، تصنف المجموعة الأرضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأراضي:

(1) أعمال تحت التنفيذ

عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأرضي بهدف تأجيرها أو استخدامها في المستقبل، فإن كل من الأرضي وتكليف الإنشاء يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

(2) عقارات استثمارية

عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأرضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأرضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

(د) مخصص الإنخفاض في القيمة ومخصص مخزون

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لاحتساب إنخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

(ه) تصنيف الموجودات المالية

عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تضمينه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقدير

كافحة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د).

(و) دمج الأعمال

عند اقتناء شركات تابعة، تقوم الشركة الأم بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل اقتناء أعمال أم اقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). تقوم الشركة الأم بالمحاسبة عن ذلك الاقتناء كدمج أعمال عندما يتم اقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص ماهية العمليات الجوهرية المقتناة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المقتناة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كاقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المقتناة استناداً إلى قيمتهم العادلة بدون احتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.

(ز) الضرائب

تخضع المجموعة لضرائب الدخل في مناطق متعددة. إن تحديد مخصصات ضرائب الدخل يتطلب آراء هامة، حيث توجد العديد من المعاملات والعمليات الحسابية التي تجعل تحديد الضريبة النهائية غير مؤكد من خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة.

(ح) تحقق السيطرة

تراعي الإدارة عند تحديد وجود السيطرة على الشركة المستثمر فيها ما إذا كان لديها سيطرة واقعية على تلك الشركة، وذلك إذا ما كانت تملك أقل من 50% من حقوق التصويت بها. إن تحديد الأنشطة المعنية الخاصة بالشركة المستثمر فيها ومدى إمكانية قيام الشركة الأم باستغلال سلطتها للتاثير على العوائد المتغيرة للشركة المستثمر فيها يتطلب آراء هامة.

(ط) تقدير التأثير الجوهري

عند تحديد التأثير الجوهري على الشركة المستثمر بها، تأخذ الإدارة في الاعتبار ما إذا كان للمجموعة القدرة على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها إذا كانت المجموعة تملك نسبة أقل من 20% من حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها. يتطلب التقييم آراء هامة تتمثل في النظر في تمثيل المجموعة في مجلس إدارة الشركة المستثمر بها والمشاركة في عمليات صنع السياسة والمعاملات الجوهرية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها.

(ي) عقود التأجير

تشمل الآراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير.
- تحديد ما إذا كان المؤكد بshell معقول أن خيار التمديد أو الإنتهاء سيمارس.
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجرًا).
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها.
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود تأجير متعددة في الترتيب.
- تحديد أسعار البيع للعناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

-2- التقديرات والإفتراضات

إن الإفتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية لقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

(أ) القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسورة

تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أساس التقييم. تتضمن أساس التقييم استخدام عمليات تجارية بحثة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكد.

(ب) الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك

تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكيد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

(ج) الخفاض قيمة الشهرة

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك إنخفاض في قيمة الشهرة بشكل سنوي على الأقل. ويطلب ذلك تقييم "القيمة المستخدمة" للأصل أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقييم القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لحساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

(د) مخصص الإنخفاض في قيمة المدينيين ومخصص مخزون

إن عملية تحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً كما هو مبين في إيضاح رقم (2)، يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصفي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تختلف أو تصبح متقدمة بصورة كافية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقديرات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيف الذمم المدية والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

(هـ) تقييم العقارات الاستثمارية

تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين متخصصين باستخدام أساليب وسياسات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13). تم استخدام الطريقة التالية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:

تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

(و) إعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات

تقوم المجموعة بإعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات، حيث يتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. تم تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات من قبل مقيم مستقل عن طريق الرجوع إلى صفات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لموجودات مشابهة من حيث الحال مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم المستقل.

(ز) إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من عماملات البيع في معاملات تجارية بحثة منأصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقييم القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تتشاءم تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية لخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهيرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

(ح) الضرائب

تقوم المجموعة بقيد التزامات عن الضرائب المتوقعة بالمناطق التي تمارس فيها أنشطتها وتقدر مدى احتمالية استحقاق ضرائب إضافية. وعندما تختلف الضريبة النهائية عن المبالغ المسجلة فعلياً، فإن تلك الفروقات ستتعكس على ضريبة الدخل والضرائب المؤجلة في الفترة التي يتبعها هذا الاختلاف. إن آية تغيرات في هذه التقديرات والافتراضات قد تؤثر على القيمة الدفترية للضرائب المؤجلة.

(ط) عقود التأجير

إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكيد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:

- تقييم مدة عقد التأجير.
- تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوءات التأجير.
- تقييم ما إذا كان موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمته.

3- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2019	2020	
1,396,683	1,516,471	مدينون تجاريون (أ)
7,181,627	8,014,766	مدينو عقود (أ)
8,578,310	9,531,237	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب)
(5,083,186)	(5,210,012)	
3,495,124	4,321,225	دفعات مقدمة وتأمينات مستردة
3,046,356	2,751,419	موظفو مدينون
284,901	212,405	مدينون آخرون
4,565,163	5,527,483	
11,391,544	12,812,532	

(أ) مدينون تجاريون ومدينو عقود

بالنسبة للمدينون التجاريين ومدينو عقود، تطبق المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث أن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقدير المدينون التجاريين ومدينو العقود على أساس مجمع وتجمعيها على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وتاريخ الاستحقاق.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى نموذج الدفع للمبيعات على مدى الـ 48 شهر السابقة. أو تقادم العملاء على مدى 3 إلى 5 سنوات قبل 31 ديسمبر 2020 و 1 يناير 2020 على التوالي والخسائر الائتمانية التاريخية المقابلة لتلك الفترة. يتم تعديل المعدلات التاريخية لتعكس العوامل الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية التي تؤثر على قدرة العميل على سداد المبلغ المستحق. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية المجمعة.

يتم شطب المدينين التجاريين ومدينو العقود عندما لا يتوقع إستردادها. كما أن عدم السداد خلال 365 يوماً من تاريخ الفاتورة وعدم دخول المجموعة في إتفاقيات سداد بديلة يعتبر مؤشر على عدم توقع إسترداد تلك المبالغ، ومن ثم فإنه يتم اعتباره إعتمان قد انخفضت قيمته.

يوضح الجدول التالي تفاصيل تحليل أعمار ببند المدينون التجاريين ومدينو عقود والذي تم بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. نظراً لأن تجربة الخسائر الائتمانية التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماطاً مختلفة بشكل كبير للخسائر بالنسبة لقطاعات العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسائر على أساس تاريخ الاستحقاق السابقة لا يتم تمييزه بين قاعدة عملاء المجموعة المختلفة.

المجموع	أكثر من 365 يوم	365 – 181 يوم	أقل من 180 يوم	<u>2020</u>
9,531,237	5,210,012	361,882	3,959,343	
8,578,310	5,083,186	244,659	3,250,465	<u>2019</u>

(ب) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

إن حركة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة هي كما يلي:

2019	2020	
4,800,349	5,083,186	الرصيد في بداية السنة
422,585	399,087	المحمل خلال السنة
(51,008)	(78,750)	مخصص لم يعد له ضرورة (إيضاح 22)
(77,615)	(169,812)	المستخدم خلال السنة
(11,125)	(23,699)	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
5,083,186	5,210,012	الرصيد في نهاية السنة

4- الإنصحاف المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متعددة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا والشركات تحت السيطرة المشتركة، إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

المجموع	السنة	السنة	البيان المتعلق
2019	2020	سيطرة مشتركة	البيان المتعلق
207,450	207,450	207,450	مستحق إلى أطراف ذات صلة
381,000	101,300	101,300	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
			<u>المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:</u>
2,638,100	2,226,741	2,226,741	مصاريف عمومية وإدارية
1,840,000	-	-	أرباح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات موجودات غير ملموسة

(ا) إن المستحق إلى أطراف ذات صلة لا تحمل فائدة وستتحقق عند الطلب.

(ب) كما في 31 ديسمبر 2020، توجد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 2,990,095 دينار كويتي (2019 – 3,216,292 دينار كويتي) مسجلة باسم طرف ذي صلة ويوجد تنازل منه لصالح المجموعة عن تلك الموجودات المالية (إيضاح 7).

(ج) كما في 31 ديسمبر 2020، توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة بقيمة 3,495,000 دينار كويتي (2019 – 4,020,000 دينار كويتي) مسجلة باسم طرف ذي صلة ويوجد كتاب تنازل غير موثق منه لصالح المجموعة عن تلك العقارات الاستثمارية (إيضاح 9).

2019	2020	بيان المتعلق
771,958	720,615	مزايا أفراد الإدارة العليا
41,947	46,013	مزايا قصيرة الأجل
813,905	766,628	مزايا نهاية الخدمة

5- مخزون

2019	2020	بيان المتعلق
16,445,281	17,841,170	مخزون للمتاجرة (إيضاح 20)
220,856	254,815	آخر
16,666,137	18,095,985	
(992,961)	(651,062)	ناقصاً : مخصص مخزون بطيء الحركة (ا)
15,673,176	17,444,923	

(ا) مخصص مخزون بطيء الحركة

إن حركة مخصص مخزون بطيء الحركة هي كما يلي:

2019	2020	بيان المتعلق
1,245,181	992,961	الرصيد في بداية السنة
145,215	-	المحمل خلال السنة
(397,435)	(341,899)	المستخدم خلال السنة
992,961	651,062	الرصيد في نهاية السنة

6- موجودات ومطلوبات مصنفة كعمليات غير مستمرة

أثرت الظروف الاقتصادية التي شهدتها الجمهورية اللبنانية على أحدى الشركات التابعة والعاملين في قطاع السوق المركزي في الجمهورية اللبنانية - مركز سلطان للتجزئة - ش.م.ل. مما أدى إلى توقف نشاط الشركة التابعة وتقديمها بطلب إشهار افلاس بتاريخ 31 يوليو 2017 إلى المحاكم اللبنانية المختصة والتي قبلت طلبها بتاريخ 6 نوفمبر 2017، وقد عينت المحكمة مصففين لتمكيل مديونيات الشركة التابعة والوفاء بالتزاماتها وفقاً لقوانين الجمهورية اللبنانية وعليه، تم تصنيف موجودات ومطلوبات وعمليات الشركة التابعة كموجودات ومطلوبات وعمليات غير مستمرة من تاريخ 31 يوليو 2017.

إن بنود الموجودات والمطلوبات المتعلقة المصنفة بعمليات غير مستمرة هي كالتالي:

مركز سلطان للتجزئة (البيان)	2019	2020
60,854	60,854	
891,091	891,091	
830,365	830,365	
4,634,900	4,634,900	
72,396	72,396	
6,489,606	6,489,606	

الموجودات:
 نقد في الصندوق ولدى البنوك
 مدینون وارصدة مدينة أخرى
 مخزون
 ممتلكات وعقارات ومعدات
 موجودات أخرى
مجموع الموجودات المصنفة كعمليات غير مستمرة

2019	2020
6,580,481	6,580,481
207,693	207,693
6,788,174	6,788,174
(298,568)	(298,568)

المطلوبات:
 دائنون وأرصدة دائنة أخرى
 مخصص مكافأة نهاية الخدمة
مجموع المطلوبات المصنفة كعمليات غير مستمرة
زيادة المطلوبات عن الموجودات المصنفة كعمليات غير مستمرة

تبليغ الارتباطات الرأسمالية المتعلقة بالإيجارات الخاصة بمركز سلطان للتجزئة (البيان) ش.م.ل. كما في تاريخ إشهار الإفلاس (31 يوليو 2017) مبلغ 14,603,278 دينار كويتي، كان من الصعب تقدير الالتزامات الطارئة التي من المتوقع أن تتهددها المجموعة بسبب التصفية. يوجد دعوى قضائية ضد مركز سلطان للتجزئة (البيان) ش.م.ل. نتيجة الإفلاس، وتعتقد إدارة المجموعة أن هذه الدعوى لن يكون لها تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة.

- 7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2019	2020
43,397	-
5,204,821	10,425,542
5,248,218	10,425,542

أسهم ملكية - مسيرة
أسهم ملكية - غير مسيرة

2019	2020
5,319,632	5,248,218
(71,414)	(367,246)
-	5,544,570
5,248,218	10,425,542

الرصيد في بداية السنة
التغير في القيمة العادلة
المحول من استثمار في شركة زميلة (ايضاح 8 - ا)
الرصيد في نهاية السنة

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

توجد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 2,990,095 دينار كويتي (2019 - 3,216,292 دينار كويتي) مسجلة باسم طرف ذي صلة ويوجد كتاب تنازل غير موثق منه لصالح المجموعة يفيد بملكية المجموعة لتلك الموجودات المالية (ايضاح 4 - ب).

توجد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمة عادلة 5,587,259 دينار كويتي (2019 - لا شيء) مرهونة مقابل تسهيلات بنكية منوحة للمجموعة (ايضاح 11).

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقومة بالدينار الكويتي.

- 8- استثمار في شركات زميلة يتتمثل استثمار في شركات زميلة فيما يلي:

الملحق	نسبة الملكية (%)	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	اسم الشركة الزميلة
2019	2019	العقارات	دولة الكويت	الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. (عامة)
85,230,026	24.75	24.75	دولة الكويت	شركة الغا للطاقة - ش.م.ك. (مقلة)
8,128,238	20	النفط و الطاقة	دولة الكويت	الشركة الكويتية البترولية لإنتاج وتصنيع
120,000	40	منتجات الآليات	دولة الكويت	الآليات - ذ.م.م. (د)
93,478,264	85,660,922			

إن الحركة خلال السنة كانت كما يلي:

2019	2020	
100,951,257	93,478,264	الرصيد في بداية السنة
2,953,152	147,589	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
-	(8,128,238)	إعادة تصنيف استثمار في شركة زميلة إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة
(10,799,763)	-	من خلال الدخل الشامل الآخر (أ)
373,618	163,307	استبعاد شركة زميلة
<u>93,478,264</u>	<u>85,660,922</u>	حصة المجموعة من الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة
		الرصيد في نهاية السنة

(أ) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، فقدت المجموعة التأثير الجوهري على استثماراتها في الشركة الزميلة "شركة الفا للطاقة ش.م.ك. (مقلدة)"، بسبب استقالة إدارة المجموعة من مجلس إدارة الشركة الزميلة وعليه، قامت إدارة المجموعة بإعادة تصنيف الاستثمار إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. كما في تاريخ فقدان التأثير الجوهري قامت المجموعة بقياس القيمة العادلة للاستثمار في الشركة الزميلة بمبلغ 5,544,570 دينار كويتي، نتج عن إعادة التصنيف صافي خسارة بمبلغ 2,191,360 دينار كويتي إدرجت في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وتحويل مبلغ 1,139,227 دينار كويتي إلى الخسائر المتراكمة في بيان حقوق الملكية المجمع. إن أثر إعادة تصنيف الاستثمار هو كما يلي :

دينار كويتي		
5,544,570		القيمة العادلة للاستثمار في الشركة الزميلة كما في تاريخ فقدان التأثير الجوهري (ايضاح 7)
(8,128,238)		القيمة الدفترية للاستثمار في الشركة الزميلة كما في تاريخ فقدان التأثير الجوهري
(2,583,668)		خسائر الإنخفاض في القيمة
(607,692)		حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى للشركة الزميلة المحولة إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
(3,191,360)		الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة
1,000,000		مخصص لم يعد له ضرورة (ب)
<u>(2,191,360)</u>		صافي الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
		<u>المحول إلى الخسائر المتراكمة:</u>
(292,823)		حصة المجموعة من التغيرات التراكمية في القيمة العادلة للشركة الزميلة
(846,404)		حصة المجموعة من معاملات أخرى بحقوق الملكية للشركة الزميلة
<u>(1,139,227)</u>		الإجمالي

(ب) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، قامت إدارة المجموعة بعكس مخصص التزامات محتملة بمبلغ 1,000,000 دينار كويتي، تم إحتسابه سابقاً ضمن الدائون والأرصدة الدائنة الأخرى عن استثمار المجموعة في الشركة الزميلة "شركة الفا للطاقة ش.م.ك. (مقلدة)"، نظراً لانتقاء الغرض من المخصص نتيجة فقدان التأثير الجوهري وإعادة تصنيف الاستثمار إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

(ج) إن القيمة السوقية للاستثمار في الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع. كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع قد بلغت 28,997,508 دينار كويتي (2019 - 33,687,900 دينار كويتي). إن هذه الأسهم مرهونة لبعض البنوك المحلية مقابل تسهيلات بنكية (إيضاحات 11 و13).

(د) لم تقم المجموعة باحتساب حصتها من نتائج أعمال الشركة الكويتية البلгарية لإنتاج وتصنيع الألبان - ذ.م.م. وذلك لعدم توافر بيانات مالية مدققة للشركة الزميلة كما في 31 ديسمبر 2020. برأي إدارة المجموعة أن نتائج الأعمال من الشركة الزميلة غير مادية للبيانات المالية المجمعة.

إن ملخص البيانات المالية للشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. (عامة)

2019	2020	ملخص بيان المركز المالي المجمع:
482,698,482	491,124,527	الموجودات
(210,346,292)	(217,516,192)	المطلوبات
272,352,190	273,608,335	صافي الموجودات
%24.75	%24.75	نسبة ملكية المجموعة
67,407,167	67,718,063	الحصة في صافي موجودات الشركة الزميلة
17,822,859	17,822,859	الشهرة
<u>85,230,026</u>	<u>85,540,922</u>	القيمة الدفترية للشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع.

2019	2020	ملخص بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:
17,166,730	16,913,458	الإيرادات
(6,141,576)	(5,693,873)	النفقة
(23,275,277)	(25,164,616)	مصاريف أخرى
23,443,987	14,541,349	إيرادات أخرى
11,193,864	596,318	ربح السنة
3,331,041	659,826	الدخل الشامل الآخر
14,524,905	1,256,144	مجموع الدخل الشامل
3,594,914	310,896	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة

تلخيص المطلوبات المحتملة والدعوى القضائية المتعلقة بالشركة الزميلة فيما يلى:**1) عقد مكتب المشاريع والتعاقدات PCO**

منذ عام 2004 حتى 2008، نفذت الشركة الزميلة عقد مكتب المشاريع وال التعاقدات القائم على أساس التكلفة بالإضافة إلى اتعاب محددة مع سلطة التحالف المؤقت لتقديم الخدمات اللوجستية التي تدعم إعادة إعمار العراق بما في ذلك التخزين والقوافل والأمن.

وبتاريخ 23 أبريل 2011، أرسلت الشركة الزميلة مطالبة مؤقتة بحوالي 47 مليون دولار أمريكي تدين بها الحكومة الأمريكية للشركة الزميلة فيما يتعلق بعقد مكتب المشاريع والتعاقدات. ورفض مسؤول التعاقدات المطالبة المقدمة من الشركة الزميلة بتاريخ 15 ديسمبر 2011 واستأنفت الشركة الزميلة قرار الرفض أمام محكمة طعون مجلس خدمات الجيش. وبصفة منفصلة، ادعت الحكومة الأمريكية أن الشركة الزميلة مدينة لها بمبلغ 80 مليون دولار تتعلق بعقد مكتب المشاريع والتعاقدات وطلبت سداد المبلغ. وطعنت الشركة الزميلة على مطالبة الحكومة الأمريكية لدفع المبلغ أمام محكمة طعون مجلس خدمات الجيش وتم ضم الاستئنافين.

وبتاريخ 26 أغسطس 2013، اتجهت الحكومة الأمريكية لرفض الاستئنافين أمام محكمة طعون مجلس خدمات الجيش لعدم الاختصاص. ووافقت محكمة طعون مجلس خدمات الجيش الحكومة الأمريكية على الطلب ورفضت الاستئناف بتاريخ 9 ديسمبر 2014. طعنت الشركة الزميلة على قرار المجلس أمام الدائرة الفيدرالية بمحكمة الاستئناف الأمريكية بتاريخ 8 أبريل 2015. وبتاريخ 16 أبريل 2018، أكدت الدائرة الفيدرالية قرار محكمة طعون مجلس خدمات الجيش الذي رفض استئناف الشركة الزميلة لعدم الاختصاص.

وبعد قرار الدائرة الفيدرالية، وبتاريخ 21 سبتمبر 2018، تقدمت الشركة الزميلة بشكوى معدلة في أمر متعلق بعقد عقد مكتب المشاريع والتعاقدات أمام محكمة الدعاوى الفيدرالية للمطالبة، من بين أمور أخرى، باسترداد مبلغ 17 مليون دولار قامته الحكومة الأمريكية بمصادرته من قبل (كما ورد بمزيد من الوصف أدناه) وكذلك للمطالبة بإعلان حكم بأنه لا يجوز استنادا إلى احتمال وجود دين للحكومة الأمريكية أن تحجز مبالغ مستحقة قاتلنا من الحكومة الأمريكية لصالح الشركة الزميلة على الشركة الزميلة بموجب عقد مكتب المشاريع والتعاقدات. وقد تم ضم هذا الأمر مع الأمر المتعلق بعقد DDKS المبين أدناه.

وكما أشرنا، قامت الحكومة الأمريكية بمصادرة 17 مليون دولار أمريكي من عقد آخر يرتبط بمكتب المشاريع والتعاقدات (عقد DDKS). وبتاريخ 3 يوليو 2017، قدمت الشركة الزميلة مطالبة مصادق عليها بموجب عقد DDKS تطلب دفع مبلغ مقاضاة عقد DDKS بالإضافة إلى الغوائد. وفي خطاب بتاريخ 1 سبتمبر 2017، أبلغت مسؤولة التعاقدات الشركة الزميلة أنها أوقفت المطالبة المصادق عليها. وبعد قرار الدائرة الفيدرالية المشار إليها أعلاه، قدمت الشركة الزميلة شكوى تطلب فيها استرداد مبلغ مقاضاة DDKS بالإضافة إلى الغوائد ("قضية DDKS").

بتاريخ 21 سبتمبر 2018، قدمت الشركة الزميلة شكوى معدلة في قضية DDKS. بتاريخ 3 ديسمبر 2018، قدمت الشركة الزميلة دعوى لإصدار الحكم بشأن المرافعات، بالإضافة إلى دعوى لضم قضية COFC مع قضية DDKS مع قضية COFC التي لازالت قيد النظر فيها والمشار إليها أعلاه. بتاريخ 6 ديسمبر 2018، استجابت المحكمة لطلب الشركة الزميلة بضم القضيتيين. بتاريخ 17 ديسمبر 2018، قدمت حكومة الولايات المتحدة مذكرة برد دعوى DDKS. وبتاريخ 28 ديسمبر 2018، قدمت الشركة الزميلة ردتها على دعوى الحكومة الأمريكية. وقد ورد رد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 14 فبراير 2019 وتم عقد جلسة بتاريخ 28 فبراير 2019. وبتاريخ 9 مايو 2019، أصدرت محكمة المطالبات الفيدرالية رأياً بمنع حكومة الولايات المتحدة حكماً في شكوى عقد مكتب المشاريع والتعاقدات المعدلة ورفضت قضية DDKS بسبب عدم اختصاصها. هذه، وقامت الشركة الزميلة بالطعن بالاستئناف على كل القرارات أمام الدائرة الفيدرالية في 14 مايو 2019 حيث قالت المحكمة بضمها بعضهما، علماً بأن مذكرة الاستئناف قد اكتملت بتاريخ 16 سبتمبر 2019، وتم سماع المرافعة الشفوية بتاريخ 5 فبراير 2020.

في 12 أغسطس 2020، أصدرت الدائرة الفيدرالية رأياً بإعادة شكوى مكتب المشاريع والتعاقدات إلى محكمة المطالبات الفيدرالية لتنقييم مزايا قرار التمويض (الاوسيت) الذي أصدرته حكومة الولايات المتحدة وكذلك تحديد ما إذا كان قد تم اتباع الإجراءات المناسبة وفقاً لما يقتضيه القانون.

في 31 أغسطس 2020، سعت شركة أجيليتي إلى إعادة جلسة استماع حول نقطة فنية ثانوية وهو ما رفضته الهيئة. بتاريخ 18 سبتمبر 2020، قدمت حكومة الولايات المتحدة طلباً بتمديد الأجل لتقديم التفاصيل مشترك قبل الهيئة لإعادة جلسة الاستماع وإعادة الاستماع إليها حتى 12 نوفمبر 2020. هذا وافقت المحكمة على هذا الطلب في 21 سبتمبر 2020.

ولم تقدم حكومة الولايات المتحدة في نهاية الأمر بالتماس لإعادة الاستماع إلى الهيئة بحلول 12 نوفمبر 2020، وفي الأسبوع التالي، في 19 نوفمبر 2020، أصدرت الدائرة الفيدرالية تقوضاً بإعادة القضية إلى محكمة المطالبات الفيدرالية.

وب مجرد إعادة القضية إلى محكمة المطالبات الفيدرالية، تم تحويل القضية إلى قاضٍ جديد حيث قام بتحديد موعد لبحث تطورات القضية في 17 ديسمبر 2020. وقبل الموعد المذكور، تواصل محامي حكومة الولايات المتحدة مع محامي بناءً قدماً للطرفان الشركة الزميلة من أجل مناقشة تسوية محتلة في ضوء قرار الاحالة من الدائرة الفيدرالية، وعلى المحادثة، مجتمعين تقرير حالة يطالبان المحكمة بوقف اجراءات المحكمة بينما يبحثان في إمكانية التوصل إلى تسوية. وفي 14 ديسمبر 2020، وافقت المحكمة على طلب الطرفين وأمرت بوقف الإجراءات حتى 17 مايو 2021.

وعلى الرغم من الشكوك التي تحيط بهذه القضيّا، لم تقم الإداره بتسجيل أي مخصصات في البيانات المالية المجمعة. وبعد استشارة المستشار القانوني الخارجي، لا يمكن للشركة الزميلة التعليق على النتائج المحتملة للقضيّا.

(2) تسبييل كفاله

صدر قرار عن الإداره العامة للجمارك بدولة الكويت بتسييل جزء بمبلغ 10,092 ألف دينار كويتي من الكفاله المصرفيه المقدمة من شركة جلوبال كليرنج هاوس سيسنتر ش.م.ك. (مقلة) ("شركة جلوبال كليرنج")، وهي شركة تابعة للشركة الزميلة، لصالح الإداره العامة للجمارك فيما يتعلق بتنفيذ عقد. طبقاً لهذا القرار، قامت الإداره العامة للجمارك بتسييل الكفاله المذكورة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007.

وقد تقدمت شركة جلوبال كليرنج بالطعن على القرار المذكور أعلاه أمام محكمة أول درجة، وقد أصدرت محكمة أول درجة حكمها لصالح شركة جلوبال كليرنج، والزمنت الإداره العامة للجمارك بسداد مبلغ 58,927 ألف دينار كويتي كتعويض مقابل عدم الوفاء بالتزاماتها بموجب العقد، ومبلغ 9,138 ألف دينار كويتي المسترداد مبلغ الكفاله التي تم تسبيلها سابقاً إلى احتساب فائدة بنسبة 7% سنوياً على هذه المبالغ من تاريخ صدوره الحكم نهايّاً.

ثم قامت شركة جلوبال كليرنج بالطعن بالاستئناف على هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف، مطالبة بزيادة قيمة التعويض. كما تقدمت الإداره العامة للجمارك بالطعن رقم 1955 / 2014 إداري 4 أمام محكمة الاستئناف، وأصدرت محكمة الاستئناف في 13 سبتمبر 2015 حكمها بتأييد الحكم الصادر عن محكمة أول درجة. ثم قامت كل من شركة جلوبال كليرنج والإداره العامة للجمارك بالطعن على هذا الحكم أمام محكمة التمييز بالطعنين رقمي 148 و 1487 لسنة 2015، وبتاريخ 15 مارس 2017 قضت محكمة التمييز بحاله الطعن لإداره الخبراء. وفي 7 مايو 2018، أصدرت لجنة الخبراء تقرير يؤكد أحقيه الشركة الزميلة في التعويض المطلوب به. وتم نظر الدعوى أمام محكمة التمييز في 3 أكتوبر 2018. وبجلسه 23 يناير 2019 قدمت شركة جلوبال كليرنج دفاعها وقررت المحكمة التأجيل لجلسة 13 فبراير 2019 للتعقيب من الجمارك وبهذه الجلسة طلب الحاضر عن الجمارك أجلاً وتم منحه أجلاً لجلسة 6 مارس 2019، تم حجز الدعوى للحكم لجلسة 1 مايو 2019 وفيها تاجلت لجلسة 26 يونيو 2019. كما تم مد أجل النطق بالحكم لجلسة 25 سبتمبر 2019 وبتالك الجلسة قضت محكمة التمييز بحاله الدعوى إلى إداره الخبراء وأصبحت الدعوى محل النظر فيها من قبل إداره الخبراء.

كما قامت شركة جلوبال كليرنج برفع دعوى قضائية ضد الإداره العامة للجمارك وتقدمت ضمن إحدى مطالبتها بطلب لمحكمة الاستئناف بوقف الإداره العامة للجمارك من تسبييل الكفالات البنكية المتقدمة من شركة جلوبال كليرنج، وأصدرت محكمة الاستئناف حكم لصالح شركة جلوبال كليرنج بوقف تسبييل الكفالات البنكية التي لا تزال بحوزة الإداره العامة للجمارك، وتقدمت هذه الأخيرة بالطعن على حكم محكمة الاستئناف وقضت محكمة التمييز برفض الطعن.

بالإضافة إلى ما سبق، يوجد نزاعات قانونية أخرى بين شركة جلوبال كليرنج والإداره العامة للجمارك وقام كمال الطرفين برفع دعاوى قضائية ودعوى مقابلة مختلفة منظورة حالياً أمام المحاكم. ويرى المستشار القانوني الداخلي للمجموعة أنه لن يكون لهذه الأمور تأثير مادي سلبي على البيانات المالية المجمعة.

(3) العقد رقم 157 للمراحل الأولى والثانية والثالثة من قسمية في منطقة جنوب أمغرة

في 3 يوليو 2018، أخطرت الهيئة الشركة الزميلة بعزمها إنهاء عقد إيجار المشار إليه أعلاه لزعمها بانتهاء سريانه في 30 يونيو 2018، وطلبت الهيئة الشركة الزميلة بتسلیم قطعة الأرض. استناداً إلى الرأي القانوني للمستشار القانوني الخارجي للشركة الزميلة، فإن إخطار إنهاء العقد مختلف للقانون، وقد اتخذت الشركة الزميلة الإجراءات القانونية الازمة وقامت برفع دعوى برقم 2587 لسنة 2018-تجاري-عام-حكومي/24 ودعوى برقم 3686 لسنة 2018-تجاري-عام-حكومي ودعوى رقم 4522 لسنة 2018-تجاري-عام-حكومي بطلب الحكم بذنب خبر لبناء الرأي حول ثبوت التجديد الصمني لعقد الإيجار المذكور أعلاه بموجب القانون. وبتاريخ 9 سبتمبر 2018 صدر قرار الإخلاء الإداري رقم (ه.ع.ص. 2018/129) من قبل الهيئة وطعنت عليه الشركة الزميلة أمام الدائرة الإدارية بالدعوى رقم 5600/2018 إداري/12. وتأيد الحكم في الاستئناف رقم 2276/2019 إداري أفراد وعقود/1، وطعنت عليه الشركة الزميلة أمام التمييز برقم 1886/2020 إداري/1.

كما طعنت الشركة الزميلة على ذات القرار رقم (129/129) أمام الدائرة التجارية، وبتاريخ 25 أبريل 2019، صدر الحكم رقم 314/2019 من محكمة أول درجة ضد الشركة الزميلة بانتهاء عقد التخصيص رقم 157 اعتباراً من 30 يونيو 2018 وبالرغم الشركة الزميلة بخلاء قطعة الأرض واسترداد الهيئة لحيازة الأرض وإلزام الشركة الزميلة بأداء الريع من قطعة الأرض كما في 1 يوليو 2018 بمبلغ 80 دينار كويتي عن كل يوم تأخير حتى تسليم قطعة الأرض، وهذا الحكم غير نهائي. وقد اتخذت الشركة الزميلة إجراءات الطعن على هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف للمطالبة بألغاء الحكم المستأنف عليه والقضاء برفض الدعوى وبإثبات امتداد وتجديد العلاقة التعاقدية للعقد رقم (157) لفترة أخرى مدتها 20 سنة بدءاً من 1 يوليو 2018.

وبتاريخ 14 يوليو 2019، صدر القرار من محكمة الاستئناف أعلاه بوقف شمول الحكم بالنفذ المعجل والاستئناف موجلاً لجلسة 17 نوفمبر 2019.

بتاريخ 8 ديسمبر 2019 صدر الحكم في الاستئناف المقامة من الشركة الزميلة بألغاء الحكم المستأنف رقم (314/2019) فيما قضى به في الدعوى الأصلية والقضاء مجدداً بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ويتطلب الحكم المستأنف فيما عدا ذلك، ومؤدي هذا الحكم النهائي هو بقاء قسم الأرض موضوع العقد حتى الآن بحيازة الشركة الزميلة. غير أن الحكم قابل للطعن عليه بالتمييز من أطراف الخصومة وقد طعنت الشركة الزميلة على هذا الحكم أمام محكمة تمييز بالطعون أرقام 2019/3900، 2020/186، 2020/562 تمييز تجاري/4، كما طعنت الهيئة العامة للصناعة على ذات الحكم أمام محكمة التمييز بالطعنين رقمي 561، 560 لسنة 2020 تمييز تجاري/4، وبتاريخ 15 أكتوبر 2020 قررت محكمة التمييز قبول الطعنين وتراجيلهما لجلسة 5 نوفمبر 2020 وخلال هذه الجلسة قررت تراجيلاً آخر لجلسة 18 فبراير 2021.

كما أقامت الشركة الزميلة أيضاً إشكالاً لوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه رقم 314 لسنة 2019 لحين الفصل في الاستئناف، وبتاريخ 2 سبتمبر 2019، صدر الحكم في المذكور ببقاء تنفيذ الحكم وطعنت الهيئة على هذا الحكم بالاستئناف وبتاريخ 16 فبراير 2020 صدر الحكم بألغاء الحكم المستأنف من الهيئة ورفض الإشكال استناداً إلى حكم الاستئناف أعلاه الصادر بتاريخ 8 ديسمبر 2019.

وبتاريخ 18 فبراير 2021، أصدرت محكمة التمييز حكمها بشأن الطعون المذكورة أعلاه لصالح الهيئة العامة للصناعة والزمرة الشركة الزميلة بتسليم الأرض إلى الهيئة العامة للصناعة.

بناءً على الحكم أعلاه، تم الاعتراف بخسارة قدرها 28,000 ألف دينار كويتي في بيان الدخل المجمع فيما يتعلق بهذا العقار.

4) قضايا شركة كي جي ال

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، تم رفع دعوى مدنية على الشركة الزميلة وبعض شركاتها التابعة من قبل شركة رابطة الكويت والخليج للنقل ("كي جي ال") وشركاتها التابعة في ثلاثة دولٍ قضائية مختلفة في الولايات المتحدة وذلك بشأن أمور تتعلق بالتشهير والتدخل في عقود شركة كي جي ال مع حكومة الولايات المتحدة من قبل موظف سابق في الشركة الزميلة.

في 4 يونيو 2018، ولاحقاً لانتهاء كافة التحقيقات، قدمت الشركة الزميلة طلب إصدار حكم مستعجل. وفي 6 يوليو 2018، وافقت المحكمة على طلب الشركة الزميلة وأسقطت الدعوى.

في 1 أغسطس 2018، استأنفت شركة كي جي ال الحكم المستعجل أمام محكمة بنسلفانيا العليا. وقدمت شركة كي جي ال مذكورة الافتتاحية في 8 نوفمبر 2018. وقدمت الشركة الزميلة ردّها في 20 ديسمبر 2018. كما قدمت شركة كي جي ال تعقيبها على مذكرة الشركة الزميلة في 17 يناير 2019 ومالحقها للاستئناف في 12 فبراير 2019. قدمت الشركة الزميلة مذكوريتها النهائية في 25 فبراير 2019، وقدمت شركة كي جي ال مذكوريتها النهائية في 26 فبراير 2019.

في 28 فبراير 2019، رفضت المحكمة العليا التماس كي جي ال بخت أجزاء مستنسخة من السجل. وأقامت شركة كي جي ال دعوى مجددة لختم أجزاء مستنسخة من السجل في 7 مارس 2019. في 12 أبريل 2019، وافقت المحكمة على التماس كي جي ال بخت أجزاء مستنسخة من السجل.

في 15 مايو 2019، حددت المحكمة العليا موعد للمرافعة الشفهية في الاستئناف واستمعت المحكمة إليها في 26 يونيو 2019. وفي 1 أغسطس 2019 أصدرت المحكمة العليا قرارها برفض الاستئناف المقدم من قبل كي جي ال. بتاريخ 3 سبتمبر 2019، تقدمت شركة كي جي ال بالتماس الموافقة على تقديم الاستئناف أمام محكمة التمييز في ولاية بنسلفانيا، وطلبت من محكمة التمييز مراجعة قرار المحكمة العليا. وقدمت الشركة الزميلة ردّها على الالتماس بتاريخ 17 سبتمبر 2019. وفي 20 فبراير 2020، رفضت المحكمة العليا التماس شركة كي جي ال ولم تتذكر شركة كي جي ال من تقديم التماس لاستصدار أمر تحويل الدعوى خلال المهلة القانونية، وعليه، انتهت الان حقوق شركة كي جي ال بالاستئناف وتم الانتهاء من القضية لصالح الشركة الزميلة.

5 قضية كورك

في فبراير 2017، قدمت الشركة الزميلة طلب تحكيم ضد حكومة جمهورية العراق استناداً إلى المادة 36 من اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى ("اتفاقية الأكسيد") وإلى المادة 10 من الاتفاقية الثانية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية العراق بشأن الترويج والحماية المتبادلة لاستثمارات ("الاتفاقية الثانية لعام 2015"). ويتعلق طلب التحكيم بمجموعة من التصرفات والامتناع عن اتخاذ ما يلزم من جانب حكومة جمهورية العراق بما فيها هيئة الرقابة التابعة لها وهي هيئة الإعلام والاتصالات، فيما يتعلق بقرار مزعوم صدوره من قبل هيئة الإعلام والاتصالات بإبطال موافقها الكتابية المسبقة الصادرة بشأن استثمار الشركة الزميلة في شركة كورك تيليكوم، بالإضافة إلى أمر هيئة الإعلام والاتصالات بإعادة الأسهم التي استحوذت عليها الشركة الزميلة إلى المساهمين العراقيين الأصليين (الأمر الذي تم تنفيذه في مارس 2019). تتعلق مطالبات الشركة الزميلة في طلب التحكيم، من بين أمور أخرى، بخلاف الحكم العرفي في معاملة استثمار الشركة الزميلة بقيمة أكثر من 380 مليون دولار أمريكي بشكل عادل ونصف، وإيقافها في إخبارها بما يتم اتخاذه من إجراءات وحرمانها من حق الدفاع، وأيضاً المصادر غير المباشرة لاستثمار بالمخالفة لأحكام الاتفاقية الثانية لعام 2015. في 24 فبراير 2017، وتم تشكيل هيئة التحكيم رسمياً تم قيد طلب التحكيم المقدم من الشركة الزميلة لدى مركز تسوية منازعات في 2017، حيث انعقدت جلسة إجرائية أولية في 31 يناير 2018.

وتم إيداع مذكرة الشركة الزميلة في 30 أبريل 2018. وبتاريخ 6 أغسطس 2018، أودعت جمهورية العراق اعترافها على الاختصاص وطلبت النظر في الاعتراض للبت فيه كمسألة تمهيدية قبل النظر في موضوع وأساس النزاع. قامت المحكمة بتشعيب الإجراءات في 31 أكتوبر 2018، وقدمت الشركة الزميلة مذكرة المضادة بشأن الاختصاص الوالاني في 10 يناير 2019. وقد ورد رد المدعى عليهم في 25 فبراير 2019، فيما ردت الشركة الزميلة بتاريخ 21 مارس 2019. هذا، وقد انعقدت الجلسات بتاريخ 24 و25 أبريل 2019. بتاريخ 9 يوليو 2019، أصدرت المحكمة قرارها بشأن الاختصاص القضائي وخلصت فيه إلى أن لديها والية قضائية على بعض (وليس كل) مطالبات الشركة الزميلة. وسيتم البت الآن في الدعوى على أساس المطالبات التي يتحقق للمحكمة الولائية القضائية بشأنها. وقد تقدمت المدعى عليهم بذكرتها الدفاعية بتاريخ 13 مارس 2020. وقد تم تقديم رد الشركة الزميلة على مذكرة المدعى عليها بتاريخ 17 يوليو 2020. فيما انعقدت الجلسات للبت في أساس الدعوى في شهر أكتوبر 2020 وتم تقديم المذكرات الختامية في شهر نوفمبر 2020.

بتاريخ 22 فبراير 2021، أصدرت هيئة التحكيم قرارها برفض جميع مطالبات الشركة الزميلة وقررت منح مصاريف بقيمة حوالي 5 مليون دولار لصالح المدعى عليها.

ونظراً لأن هيئة التحكيم رفضت معالجة أسباب القرار التنظيمي نفسه الصادر عن هيئة الإعلام والاتصالات بمقدار استثمار الشركة الزميلة في كورك تلوكوم بدعوى عدم الاختصاص القضائي، فإن الشركة الزميلة أيضاً بددت إعداد مطالبة جديدة ضد جمهورية العراق.

نظراً لأن النزاع لا يزال معلقاً دون حل قانوني وعدم التوصل إلى قرار نهائي، لم يتم تقديم الأثر المالي لهذه القضية.

بموازاة المطالبات المذكورة أعلاه بشأن شركة كورك تيليكوم، قامت شركة تيليكوم العراق المحدودة ("شركة تيليكوم العراق") (التي تملك الشركة الزميلة بشكل غير مباشر في رأس المال 54%) ببدء الإجراءات التالية:

• التحكيم بشأن اتفاقية الاكتتاب في الأسهم

في 29 يونيو 2017، بدأت شركة تيليكوم العراق إجراءات تحكيم أمام غرفة التجارة الدولية ضد كل من شركة كورك الدولية (الإدارة) المحدودة ("كورك الدولية") وأشخاص آخرون. وقد نشأ النزاع بسبب مبالغ مستحقة من كورك الدولية بموجب اتفاقية اكتتاب تتعلق باستثمار الشركة الزميلة في شركة كورك تيليكوم. ويقدر المبلغ المتنازع عليه بما يقارب 75 مليون دولار أمريكي (بالفائد). وقد تم تشكيل هيئة التحكيم في 2 فبراير 2018 والتي قامت بإصدار القواعد الإجرائية والجدول الزمني لنظر التحكيم.

وقد تم إيداع مذكرة طلبات شركة تيليكوم العراق في 17 مايو 2018 وتم إيداع مذكرة الدفاع بتاريخ 12 سبتمبر 2018.

قدمت شركة تيليكوم العراق ردها بتاريخ 8 مارس 2019 فيما تقدم المدعى عليهم بردتهم في 3 مايو 2019. وقد انعقدت جلسات بتاريخ 16 و17 سبتمبر 2019. بتاريخ 1 أبريل 2020، أصدرت المحكمة قرارها النهائي لصالح المدعى عليهم ورفض جميع مطالبات شركة تيليكوم العراق.

• التحكيم بشأن اتفاقية المساهمين

في 4 يونيو 2018، بدأت شركة تيليكوم العراق إجراءات التحكيم ضد شركة سي اس ليمند وأشخاص آخرون. نشأ النزاع بسبب مخالفات تعاقدية مختلفة من قبل المدعى عليهم الحكم اتفاقية المساهمين المتعلقة باستثمار الشركة الزميلة في شركة كورك تيليكوم. يتم تحديد المبلغ المتنازع عليه أثناء سير الإجراءات.

وتم إرسال طلب التحكيم بتاريخ 4 يونيو 2018 وتم تقديم رد المدعى عليهم بتاريخ 10 سبتمبر 2018. قدمت شركة تيليكوم لطلب التحكيم في العراق طلياً 15 يناير 2019. وتم تشكيل هيئة التحكيم في 29 مارس 2019 وقدمت شركة تيليكوم العراق مذكرة مطالبتها بتاريخ 28 أغسطس 2019. وقدمت شركة سي اس ليمند مذكرة دفاعها بتاريخ 22 يناير 2020. وفي 10 يوليو 2020، أوقفت شركة تيليكوم العراق الإجراءات بتحفظ.

وقد تم الشروع في إجراءات جديدة مع مطالبات مماثلة رفعتها شركة تيليكوم العراق نيابة عن نفسها وبالنيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة وشركة كورك تيليكوم، ضد كورك الدولية والسيد سروان صابر مصطفى، وفي 25 أغسطس 2020 قدمت شركة تيليكوم العراق طلبها الثاني المعدل (والحالي) للتحكيم عن نفسها وباسم ونيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة، هذا، وتم تشكيل هيئة التحكيم وتم تقديم طلب شركة تيليكوم العراق للسير بمطالبات فرعية نيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة وشركة كورك تيليكوم في ديسمبر 2020.

وقد عقدت المحكمة جلسة أولية في فبراير 2021 للفصل في طلب شركة تيليكوم العراق تقديمها مطالبات فرعية نيابة عن شركة انترناشونال هولدينج (بما في ذلك ما إذا كان المحكمة اختصاصاً للنظر في مثل هذا الطلب). من المتوقع أن يصدر قرار في مارس 2021 وسيقوم الطرفان بعد ذلك بتقديم سلسلة من الطلبات المتالية حول موضوع النزاع والبدء في الأفصاح، علماً بأن جلسة النظر بموضوع النزاع مقرر عقدها في أواخر مارس / أوائل أبريل 2022.

التحكيم بشأن اتفاقية تبعية لبنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل. وشركة كورك تيليكوم وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة

يتعلق هذا النزاع، بالأحتيال المزعوم المدبر من قبل بعض أصحاب المصلحة في شركة كورك تيليكوم بمعارفه وتعاونه من بنك انتركونتيننتال لبنان فيما يتعلق باتفاقية التبعية ذات الصلة بقرض بقيمة 150 مليون دولار أمريكي قدمه بنك انتركونتيننتال لبنان إلى شركة كورك تيليكوم، يتم تحديد المبلغ المتنازع عليه أثناء سير الإجراءات. وأرسل طلب التحكيم بتاريخ 26 يونيو 2018 وتم تقديم رد المدعى عليهم والدعوى المقابله بتاريخ 8 أكتوبر 2018. ومن الطلبات الواردة بالدعوى المقابله التعريض عن الخسائر (التي لا زالت بدون تحديد) التي يزعم المدعى عليهم أنها طالت سمعتهم ووضعهم. تم إيداع رد دعوى بنك انتركونتيننتال لبنان المقابله بتاريخ 8 نوفمبر 2018 قدم رد شركة كورك تيليكوم وشركة علماً انترناشونال هولدينج بتاريخ 14 ديسمبر 2018. تم تأسيس هيئة التحكيم بتاريخ 15 مايو 2019 أنه تم تقديم مطالبة شركة تيليكوم العراق بتاريخ 22 نوفمبر 2019 فيما قد مت مذكرات دفاع المدعى عليهم بتاريخ 21 فبراير 2020، وقامت شركة تيليكوم العراق بالرد بتاريخ 22 يوليو 2020، جلسات. تم تقديم مذكرة رد من قبل بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل. والرد على الدفاع على الدعوى المضادة ومذكرة IH / Korek التعويضية في 23 أكتوبر 2020. وعقدت جلسات الاستئناف في فبراير 2021. ومن المتوقع أن تصدر المحكمة حكمها في أي وقت.

مطالبات مدير مركز دبي المالي العالمي

في 12 مارس 2018، بدأت شركة تيليكوم العراق دعوى أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي ("مركز دبي") ضد بعض مدراء شركة انترناشونال هولدينج ليمند (الشركة المالكة لشركة كورك التي تملك فيها شركة تيليكوم العراق نسبة 44%). والمدراء المدعى عليهم هم كل من عبد الحميد اجراوي، نوزاد جندى، ريمون زينه رحمة. ويرتكز موضوع الدعوى على إخلال مدراء شركاء انترناشونال هولدينج ليمند بمهامهم. وشركة تيليكوم العراق بقصد إعلان مطالباتها في لبنان والعراق.

وفي سياق منفصل، في 5 سبتمبر 2017، قامت شركة مودن العالمية للتجارة العامة لمواد ومعدات البناء والعقارات ذ.م.م (شركة تابعة مملوكة بالكامل من الشركة الزميلة) ببدء إجراءات تحكيم ضد شركة كورك تيليكوم بشأن إخلال كورك تيليكوم في سداد رسوم الخدمات المستحقة لشركة مودن العالمية بمحض اتفاقية خدمات، بتاريخ 20 مارس 2019، تم منح شركة مودن العالمية مطالبتها بالكامل والفائدة والمصاريف القانونية والتي بلغت حوالي 5.4 مليون دولار أمريكي. هذا، وقد بدأت الشركة الزميلة إجراءات التنفيذ ضد شركة كورك تيليكوم. وكجزء من إجراءات التنفيذ، سعت شركة مودن العالمية إلى الحصول على إذن لإعلان كورك تيليكوم بطريقة بديلة وعقدت جلسة استئناف أمام محكمة مركز دبي المالي العالمي للنظر بأمر الإعلان بطريقة بديلة وذلك بتاريخ 9 فبراير 2021.

وبناءً عليه، ونتيجة النزاع المستمر المتعلق بشركة كورك تيليكوم، لم تتمكن إدارة الشركة الزميلة من تحديد القيمة العادلة لهذا الاستثمار وإمكانية استرداد القرض الذي يحمل فوائد كما في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2019.

(6) دعوى قضائية أخرى

أصدرت وزارة المالية قراراً بإلغاء العقود المتعلقة ببعض العقارات التي تم إنشاءها على أرض مستأجرة من حكومة دولة الكويت بانتهاء مدة 25 سنة. وقد استأنفت الشركة الزميلة هذا القرار. بالنسبة لأحد العقارات، أصدرت محكمة الاستئناف حكمها أيضاً لصالح وزارة المالية مع تعويض بمبلغ 11,711,060 دينار كويتي.

سدّدت الشركة الزميلة التعويض لوزارة المالية على أقساط في خلال عامي 2017 إلى 2019، وأخر قسط تم دفعه في 31 مارس 2019. وقد طعنت الشركة الزميلة على الحكم في محكمة التمييز ولا تزال القضية قيد النظر. أما بالنسبة للممتلكات الأخرى، فقد حكمت محكمة الاستئناف أيضًا لصالح وزارة المالية وحصلت على تعويض بمبلغ 6,597,527 دينار كويتي. كما قامت الشركة الزميلة بالطعن على الحكم في محكمة التمييز. القضية قيد النظر حتى الآن ولم تسدّد الشركة الزميلة أي مبلغ حتى الآن.

قامت الشركة الزميلة برفع دعوى قضائية ضد مؤسسة الموانئ الكويتية وإحدى شركات القطارات للمطالبة بقيمة الإيجارات المستحقة عن استغلالها لبعض القسائم في المنطقة التجارية الحرة بالكويت، حيث قضت محكمة الاستئناف بتاييد الاستئناف بإلزام مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة القطارات متضامن بدفع مبلغ 6,956,416 دينار كويتي للشركة الزميلة . وقد قامت الشركة الزميلة باستلام المبلغ المنصوص عليه في حكم محكمة الاستئناف بتاريخ 11 أكتوبر 2011 . وقامت مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة القطارات بالطعن مجدداً على هذا الحكم بمحكمة التمييز والذي لا يزال منظوراً أمام القضاء حالياً في انتظار الحكم النهائي. لم تقم الشركة الزميلة بعken المخصصات المسجلة سابقاً وذلك من باب الحيطة والحذر لحين صدور الحكم النهائي.

كما قامت الشركة الزميلة برفع دعوى ضد مؤسسة الموانئ الكويتية للتعويض عن قيمة إستغلال موقع آخر بمنطقة التجارة الحرة، والتي قامت المحكمة باحالتها إلى إدارة الخبراء ولا تزال قيد النظر حتى تاريخه.

هناك بعض القضايا الأخرى المرفوعة ضد الشركة الزميلة، والتي لا يمكن تقييم نتائجها حتى يتم إجازتها نهائياً من قبل المحكمة. في رأي المستشار القانوني الداخلي للمجموعة، لن يكون هناك أي تأثير سلبي جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، وبالتالي، لم يتم تسجيل أي مخصصات في سجلات الشركة الزميلة اعتباراً من تاريخ التقرير.

-9 عقارات استثمارية

2019	2020	
17,539,395	10,193,272	الرصيد في بداية السنة
(7,457,749)	(960,000)	استبعادات
125,743	(142,752)	التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
(14,117)	-	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
10,193,272	9,090,520	الرصيد في نهاية السنة

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، قامت إدارة المجموعة ببيع عقار استثماري بقيمة دفترية 960,000 دينار كويتي مقابل مبلغ 935,000 دينار كويتي تم تحصيل منه مبلغ 100,000 دينار كويتي خلال السنة الحالية وبمبلغ 835,000 دينار كويتي خلال الفترة اللاحقة للبيانات المالية المجمعة، نتج عن البيع خسارة بمبلغ 25,000 دينار كويتي تم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

كما في 31 ديسمبر 2020، توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة 3,495,000 دينار كويتي (2019 – 4,020,000 دينار كويتي) مسجلة باسم طرف ذي صلة ويوجد كتاب تنازل غير موثق عنها لصالح المجموعة (إيضاح 4 – ج).

كما في 31 ديسمبر 2020، توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة 3,607,239 دينار كويتي (2019 – 4,184,991 دينار كويتي) مرهونة مقابل تسهيلات بنكية ودانتو مرابحة منحوحة للمجموعة (إيضاحات 11 و 13).

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مستقلين ومعتمدين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية باستخدام أسس وأساليب التقييم المعترف عليها.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمون باستخدام أسس التقييم الموضحة في البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية:

2020

المستوى الثاني	أساس التقييم	فئة العقار الاستثماري
9,090,520	مبيعات السوق المقارنة	أراضي ومباني

2019

المستوى الثاني	أساس التقييم	فئة العقار الاستثماري
10,193,272	مبيعات السوق المقارنة	أراضي ومباني

قامت إدارة المجموعة بالإلتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية.

- ممتلكات وعقارات ومعدات

المجموع	أصل رأسية تحت التقدي ألات ومعدات	سيارات	آلات وتركيبات	تجهيزات مكتبية واجهزة كمبيوتر	مبابي	النقدية:
197,161,311	1,033,757	21,149,878	2,654,375	15,941,736	10,436,361	83,507,170
1,746,020	-	777,539	12,697	262,634	562,459	130,691
(990,007)	-	(182,342)	(32,357)	(109,905)	(34,366)	(631,037)
(424,622)	-	-	-	25,802	-	398,820
(76,359)	-	(3,065)	-	(881)	(620)	(71,793)
139,296	-	17,119	4,524	8,546	7,851	101,256
197,980,261	609,135	21,759,129	2,639,239	16,127,932	10,971,685	83,435,107
						62,438,034
<hr/>						
82,485,752	585,094	17,822,224	2,532,334	14,833,325	9,552,348	37,160,427
3,449,681	-	913,026	18,545	423,698	497,425	1,596,987
(494,604)	-	(87,112)	(32,040)	(84,942)	(27,226)	(263,284)
(38,173)	-	(570)	-	(119)	(620)	(36,864)
18,046	-	3,678	854	2,246	3,521	7,747
85,420,702	585,094	18,651,246	2,519,693	15,174,208	10,025,448	38,465,013
						<hr/>
<hr/>						
112,559,559	24,041	3,107,883	119,546	953,724	946,237	44,970,094
114,675,559	448,663	3,327,654	122,041	1,108,411	884,013	46,346,743
						62,438,034
<hr/>						
كما في 31 ديسمبر 2020				صافي القيمة المتقدمة:		
كما في 31 ديسمبر 2019						
-						
كم اسفلات 11 و 13).						
كم اسفلات 31 ديسمبر 2020 توجد اراضي مملوكة حر ومباني مدروسة بمساحات 53,507,055 دينار كويتي (2019 - 52,285,000) مرهونة مقابل تسهيلات ينكى به صندوق المجموع.						

صافي القيمة المتقدمة:
كم في 31 ديسمبر 2020
كم في 31 ديسمبر 2019

-

- 11 - تسهيلات بنكية

إن التسهيلات البنكية ممنوعة من بنوك محلية وأجنبية للمجموعة وهي مضمونة بالكفالات التضامنية لشركات المجموعة كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع ورهن بعض أسهم شركة زميلة بقيمة سوقية بلغت 23,980,670 دينار كويتي (2019 – 2019) 27,859,581 دينار كويتي (إيضاح 8 – ج)، رهن عقارات استثمارية بقيمة عادلة 757,239 دينار كويتي (2019 – 2019) 784,991 دينار كويتي (إيضاح 9)، حالة حق على إيرادات بعض العقود، رهن أراضي ملك حر ومباني بصفي قيمة دفترية 45,158,225 دينار كويتي (إيضاح 10)، رهن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمة عادلة بلغت 45,202,025 دينار كويتي (إيضاح 10) (إيضاح 7)، لا شيء (إيضاح 7)، ورهن عدد 90 حصة من ملكية أحد الشركات التابعة بقيمة اسمية بلغت 5,587,259 دينار كويتي (2019 – لا شيء) (إيضاح 7)، ورهن عدد 2,700,000 دينار كويتي.

وتتمثل فيما يلي:

2019	2020	تاريخ الاستحقاق	
38,237,214	38,240,219	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2021	الجزء المتداول
66,869,400	69,506,479	عدة أقساط ما بين 2022 و 2025	الجزء غير المتداول
105,106,614	107,746,698		

إن المجموعة تتفاوض حالياً مع الجهات المقرضة لإعادة هيكلة وتجديد تسهيلاتها البنكية.

إن الفائدة السنوية على التسهيلات البنكية أعلاه هي كالتالي:

معدل الفائدة (%)	البيان
2019	متوسط معدل فائدة سنوية فوق سعر الخصم المعلن
2.5 – 1.75	من قبل بنك الكويت المركزي
8	متوسط معدل فائدة سنوية
8.5 – 6.5	متوسط معدل فائدة سنوية
5.5 – 4	متوسط معدل فائدة نصف سنوي

إن القيم الدفترية للتسهيلات البنكية للمجموعة مقومة بالعملات التالية:

العملة	2019	2020
دينار كويتي	95,606,651	95,599,457
دينار أردني	4,575,284	4,465,900
ريال عمانى	4,924,679	7,681,341
	105,106,614	107,746,698

- 12 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2019	2020	
63,839,028	58,477,834	دائنون تجاريون (أ)
61,892	76,431	محجوز ضمان للمقاولين
3,928,933	3,874,745	إجازات ومستحقات أخرى للموظفين
81,145	88,985	دائنون لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات
634,282	-	دائنون شراء أراضي
7,840,407	6,501,301	مخصصات أخرى (ب)
8,839,817	14,928,646	دائنون آخرون
85,225,504	83,947,942	

(أ) تتضمن الدائنون التجاريين أرصدة تتعلق بـدائنون تمويل تجاريون، حيث قامت المجموعة بالدخول في ترتيبات مع بنك محلي في دولة الكويت لتحصيل فواتيرها، حيث يقوم البنك بتمويل الموردين التجاريين، ان هذه التسهيلات تحمل رسوم خدمة تتراوح من 0.25% إلى 0.5% من مبالغ الفواتير المستحقة والتي تستحق خلال 90 – 180 يوماً في المتوسط. إن دائنون تمويل تجاريين مضمونة برهن أراضي ومباني المجموعة وبعض متاجر التشغيل لشركات تابعة.

(ب) تم تكوين المخصصات الأخرى طبقاً للتقديرات الادارة والتي تتمثل في:

2019	2020	
1,025,803	-	مخصص متعلق باستثمار في شركة تابعة
1,362,351	1,362,351	مخصص قضايا
2,330,037	2,330,037	مخصص إغلاق محلات
750,000	750,000	مخصص زكاة
2,372,216	2,058,913	مخصصات أخرى
7,840,407	6,501,301	

(ج) إن القيمة الدفترية لأرصدة الدائون والأرصدة الدائنة الأخرى تقارب بحد كبير لقيمهم العادلة.

13- دانتو مراحة

2019	2020	
24,803,167	17,725,150	اجمالي المراحة
(231,667)	(153,650)	نفقة: تكاليف تمويلية مستقبلية غير مطفأة
24,571,500	17,571,500	القيمة الحالية لالتزام المراحة

والتي تتمثل في:

2019	2020	تاريخ الاستحقاق	
7,792,000	792,000	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2021	الجزء المتداول
16,779,500	16,779,500	عدة أقساط ما بين 2022 و 2025	الجزء غير المتداول
24,571,500	17,571,500		

يتحمل دانتو مراحة متوسط أعباء تمويل بمعدل 2.5% فوق سعر الخصم المعن من بنك الكويت المركزي وهي مضمونة برهن بعض أسهم شركة زميلة بقيمة سوقية بلغت 5,016,838 دينار كويتي (2019 - 5,828,319 دينار كويتي) (ايضاح 8 - ج)، رهن أراضي ملك حر ومباني مملوكة لشركة تابعة بتصافي قيمة دفترية 8,348,830 دينار كويتي (2019 - 7,082,975 دينار كويتي) (ايضاح 10)، ورهن وعقارات استثمارية مملوكة لشركة تابعة بقيمة 2,850,000 دينار كويتي (2019 - 3,400,000 دينار كويتي) (ايضاح 9). إن المجموعة تتفاوض حالياً مع البنوك المقرضة لإعادة هيكلة وتجديد تسهيلاتها الائتمانية.

14- عقود الإيجار

(أ) يوضح البيان التالي الحركة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، على حقوق استخدام الأصول:

2019	2020	
38,854,947	34,813,797	الرصيد في بداية السنة
(4,162,502)	(4,232,916)	الإطفاء المحمول على السنة
110,726	7,973,958	إضافات
-	(9,868,278)	استبعادات
-	113,632	تسويات
10,626	10,171	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
34,813,797	28,810,364	الرصيد في نهاية السنة

(ب) يوضح البيان التالي الحركة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، على إلتزامات عقود الإيجار:

2019	2020	
38,854,947	35,811,937	الرصيد في بداية السنة
2,000,866	1,574,274	مصاريف تمويلية
(5,116,427)	(4,795,176)	المدفوع خلال السنة
62,941	7,973,958	إضافات
-	(10,330,553)	استبعادات
-	(21,986)	تسويات
9,610	9,023	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
35,811,937	30,221,477	الرصيد في نهاية السنة

والتي تتمثل في :

2019	2020	
5,120,293	4,370,629	الجزء المتداول
30,691,644	25,850,848	الجزء غير المتداول
35,811,937	30,221,477	

قامت إدارة المجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، بإستبعاد حقوق استخدام أصول وإلتزامات عقود إيجار بمبلغ 5,656,182 دينار كويتي و 6,031,223 دينار كويتي على التوالي، وذلك بـاللغاء عقد إيجار مول تجاري مبرم بين إدارة احدى الشركات التابعة وإحدى المؤسسات الحكومية بمملكة البحرين خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. نتج عن الاستبعاد عكس مصاريف تمويلية تم تسجيلها سابقاً بمبلغ 375,041 دينار كويتي إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، وأدرجت ضمن بند الإيرادات الأخرى.

15- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2019	2020	
5,877,098	4,825,363	الرصيد في بداية السنة
804,845	865,157	المحمل على السنة
(1,031,925)	(892,913)	المدفوع خلال السنة
(824,655)	-	مخصص لم يعد له ضرورة (إيضاح 22)
4,825,363	4,797,607	الرصيد في نهاية السنة

16- رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به من 578,828,782 سهم (2019 – 828,828,782 سهم) بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، 100 – 2019 (فلس للسهم الواحد) وجميع الأسهم نقدية. إن بيان رأس مال الشركة الأم كما يلي:

2019	2020	
82,882,878	57,882,878	رأس المال المصرح به
(25,000,000)	(28,941,439)	رأس المال غير المدفوع
57,882,878	28,941,439	رأس المال المدفوع

17- أسهم خزانة

2019	2020	
14,272,531	7,136,266	عدد الأسهم
2.47	2.47	النسبة إلى الأسهم المدفوعة (%)
742,172	700,781	القيمة السوقية (دينار كويتي)
2,593,571	2,593,571	التكلفة (دينار كويتي)

نظرأً لعدم وجود أية أرصدة دائنة في حسابات الأرباح المرحلة أو الاحتياطيات أو علاوة الإصدار فلم تقم إدارة المجموعة بتجميد أية مبالغ لصالح رصيد أسهم الخزانة.

18- احتياطي إيجاري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضربيه دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة وحصة مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإيجاري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الإيجاري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

19- احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضربيه دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة وحصة مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاختياري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

20- تكلفة المبيعات

2019	2020	
17,103,786	16,445,281	رصيد المخزون في أول السنة
170,042,849	183,273,877	المشتريات خلال السنة
187,146,635	199,719,158	المخزون المتاح للبيع
(16,445,281)	(17,841,170)	رصيد المخزون في نهاية السنة (إيضاح 5)
170,701,354	181,877,988	تكلفة المبيعات

- 21 مصاريف عمومية وإدارية وبيعية
تنص من المصاريف العمومية والإدارية والبيعية تكاليف موظفين بمبلغ 16,629,964 دينار كويتي (2019 – 16,617,507 دينار كويتي).

		2019	2020	
		51,008	78,750	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لم يعد له ضرورة (إيضاح 3 – ب)
		824,655	-	مخصص مكافأة نهاية خدمة لم يعد له ضرورة (إيضاح 15)
		111,532	-	مخصص إجازات موظفين لم يعد له ضرورة
		987,195	78,750	

		2019	2020	
		544,329	38,186	خسائر إنخفاض في قيمة ممتلكات وعقارات ومعدات (إيضاح 10)
		67,500	78,434	خسائر إنخفاض في قيمة موجودات غير ملموسة
		611,829	116,620	

- 23 خسائر إنخفاض في القيمة
أوصى مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2021، بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. إن هذه التوصية خاضعة لموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 21 يونيو 2020 على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، كما وافقت على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

- 25 (خسارة) ربحية السهم الأساسية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقعة إصدارها. إن المعلومات الضرورية لاحتساب (خسارة) ربحية السهم الأساسية بناءً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة هي كما يلي:

2019 (معدل)	2020	
2,243,481	(1,149,986)	(خسارة) ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم
		<u>عدد الأسهم القائمة:</u>
578,828,782 (289,414,391)	578,828,782 (289,414,391)	عدد الأسهم المصدرة في بداية السنة
289,414,391 (7,136,266)	289,414,391 (7,136,266)	نقصاً: أثر تخفيض رأس المال (إيضاحات 1 و16)
282,278,125 فلس	282,278,125 فلس	نقصاً: المتوسط المرجح لأسهم الخزانة بعد أثر تخفيض رأس المال (إيضاح 17)
7.95	(4.07)	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة
		(خسارة) ربحية السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم

قامت إدارة المجموعة بتعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة الحالية وللسنة المقارنة نظراً لتخفيض رأس المال وعدد الأسهم المصدرة بنسبة 50% (إيضاحات 1 و16)، وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 33 "ربحية السهم".

إن ربحية السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم قبل تعديل أرقام المقارنة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بلغت 3.97 فلس للسهم.

- 26 رأس المال العامل
تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ الاستثمارية، والذي يفترض قدرة المجموعة على تحقيق موجوداتها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها الإعتيادي، ولا تتضمن البيانات المالية المجمعة أية تعديلات قد تنتج عن عدم التأكيد من استثمارية المجموعة.

كما في 31 ديسمبر 2020، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة بمجموعها 87,578,744 دينار كويتي (2019 – 96,229,372 دينار كويتي)، إضافة إلى أن نسبة الدين إلى إجمالي الموارد المالية قد بلغت 76.44% (2019 – 76.99%).

ان المجموعة تتفاوض حالياً مع المؤسسات المالية المقرضة لها لإعادة جدولة وتجديد تسهيلاتها البنكية، كما أنها قامت باتخاذ الاجراءات اللازمة لتخفيض رأس المال لإطفاء جزء من الخسائر المتراكمة، إضافة إلى قيامها بالبدء في تنفيذ خطة للخارج من بعض الاستثمارات والموجودات المدرجة بالبيانات المالية المجمعة لمواجهة التزاماتها تجاه هذا الأمر.

وترى إدارة المجموعة أنه على الرغم من الشكوك حول قدرة المجموعة على مواجهة هذه العوامل السابق ذكرها، والذي قد ينبع عن عدم قدرة المجموعة على تحقيق موجوداتها وسداد إلتزاماتها من خلال نشاطها الإعتيادي، فإن المؤسسات المالية المقرضة لها سوف تقوم باعادة هيكلة وتجديد التسهيلات الائتمانية للمجموعة نظراً لجودة موجوداتها، كما ترى إدارة المجموعة أن التخارج من بعض الموجودات طبقاً لخطة المجموعة سوف يتم بنجاح طبقاً لمعطيات السوق الحالية، إضافة إلى التزام المساهمين والأطراف ذات صلة بتقديم الدعم المادي للمجموعة إذا تطلب الأمر.

إدارة المخاطر المالية - 27

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الإعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل نقد ونقد معادل، وديعة لأجل، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، المستحوٍ إلى أطراف ذات صلة، التسهيلات البنكية، إلتزامات عقود إيجار، دائنون مراقبة، التزامات أخرى طويلة الأجل والدائنون، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

مخاطر سعر الفائدة

تعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق المطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها. تحمل وديعة لأجل فائدة بمعدل 4.25% سنوياً.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على (خسارة) ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الإقراض:

2020

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأرصدة كما في 31 ديسمبر	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	وديعة لأجل تسهيلات بنكية دائنون مراقبة
13,876 +	2,775,220	% 0.5 +	
538,733 +	107,746,698	% 0.5 +	
87,858 +	17,571,500	% 0.5 +	

2019

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأرصدة كما في 31 ديسمبر	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	وديعة لأجل - ضمن نقد ونقد معادل تسهيلات بنكية دائنون مراقبة
35,000 +	7,000,000	% 0.5 +	
525,533 +	105,106,614	% 0.5 +	
122,858 +	24,571,500	% 0.5 +	

مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتفال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تمثل أساساً في النقد والنقد المعادل، وديعة لأجل والمدينين. كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

نقد لدى البنك وودائع لأجل

إن النقد لدى البنك والودائع لأجل الخاصة بالمجموعة والتي تقاس بالتكلفة المطفأة تعتبر منخفضة المخاطر، ويحتمل مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. كما أن النقد والودائع البنكية قصيرة الأجل للمجموعة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتفسر. واستناداً إلى تقييم الإداره، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر التفسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

المدينون التجاريون وموجودات العقود

إن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان يتاثر بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. إن الطبيعة التركيبية لقاعدة عملاء المجموعة، بما في ذلك مخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالصناعة والدولة، والتي يعمل فيها العملاء، لها تأثير أقل على مخاطر الائتمان.

تتم إدارة مخاطر الائتمان للعملاء من قبل كل وحدة عمل تخضع لسياسة المجموعة وإجراءاتها وضوابطها المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان للعملاء. تتم مراقبة الدعم المدینة للعملاء بشكل منتظم ويتم تغطية أي شحنات إلى العملاء الرئيسيين بشكل عام بواسطة الأعتمادات المستندية المصدرة أو غيرها من أشكال التأمين الائتماني والتي يتم الحصول عليها من قبل البنوك ذات السمعة الائتمانية الجيدة والمؤسسات المالية الأخرى.

إن الحد الأعلى لعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنك، وديعة لأجل، والمديونون.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي.

2020

التأثير على الدخل	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
الشامل الآخر المجمع	المجموع		
40,671 +	31,923 +	%5 +	دينار بحريني
716,805 +	86,151 +	%5 +	ريال عماني
258,186 +	-	%5 +	درهم اماراتي
199,024 +	10,394 +	%5 +	دينار أردني

2019

التأثير على الدخل	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
الشامل الآخر المجمع	المجموع		
71,935 +	22,880 +	%5 +	دينار بحريني
630,654 +	16,888 +	%5 +	ريال عماني
258,186 +	-	%5 +	درهم اماراتي
216,067 +	10,501 +	%5 +	دينار أردني

مخاطر السيولة

تتتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تحديد وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومتحدة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

(ا) جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية:

2020

المجموع	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
107,746,698	69,506,479	38,240,219	-		تسهيلات بنكية
83,947,942	-	38,701,929	14,772,502	30,473,511	دالنون وارصددة دائنة أخرى
207,450	-	207,450	-	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
17,571,500	16,779,500	792,000	-	-	دالنون مراقبة
30,221,477	25,850,848	4,370,629	-	-	التزامات عقود إيجار
239,695,067	112,136,827	82,312,227	14,772,502	30,473,511	

2019					
المجموع	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
105,106,614	66,869,400	38,237,214	-	30,015,569	تسهيلات بنكية
85,225,504	-	39,273,162	15,936,773	-	دائنون وارصدة دائنة أخرى
207,450	-	207,450	-	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
24,571,500	16,779,500	7,792,000	-	-	دائنون مراقبة
35,811,937	30,691,644	5,120,293	-	-	التزامات عقود إيجار
673,479	673,479	-	-	-	التزامات أخرى طويلة الأجل
251,596,484	115,014,023	90,630,119	15,936,773	30,015,569	

(ب) إن تحليل المطلوبات المحتملة للمجموعة وفقاً للاستحقاقات التعاقدية المتبقية هي كما يلى:

2020					
المجموع	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
7,781,122	47,738	5,929,656	1,667,453	136,275	خطابات ضمان
1,401,507	-	69,520	1,173,985	158,002	إعتمادات مستدبة
9,182,629	47,738	5,999,176	2,841,438	294,277	

2019					
المجموع	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
9,148,669	176,976	6,010,204	2,799,323	162,166	خطابات ضمان
652,895	-	-	458,682	194,213	إعتمادات مستدبة
9,801,564	176,976	6,010,204	3,258,005	356,379	

٥) مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمار المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لا تتعرض المجموعة بشكل جوهري لهذه المخاطر.

٦) قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموارد المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية، الأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحثة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بأحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل يستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلى:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعنفة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماضلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أساس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحة إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أساس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

2020			
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الأول	
10,425,542	10,425,542	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2019			
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الأول	
5,248,218	5,204,821	43,397	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثالث خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

تم الإفصاح عن مستوى القياس للقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في إيضاح رقم (9).

يتم تقدير القيمة العادلة للمطلوبات المالية بخصم فترات الإستحقاق التعاقدية المتبقية بسعر الفائدة الحالي في السوق المتاحة للمطلوبات المالية المماثلة.

إن القيم العادلة للنقد والودائع قصيرة الأجل، الذمم التجارية المدينة، الذمم التجارية الدائنة، التسهيلات البنكية، دائنون مراقبة والمطلوبات المتداولة الأخرى تقارب قيمهم الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة، القروض من البنوك والمطلوبات المالية الأخرى بالإضافة إلى المطلوبات المالية غير المتداولة الأخرى عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام المعدلات المتاحة حالياً للديون بشرط مماثلة، مخاطر الائتمان وأجال الاستحقاق المتبقية.

إن أساس تقييم العقارات الاستثمارية هو القيمة العادلة. يتم إعادة تقييم العقارات الاستثمارية سنوياً بناءً على مقيم مستقل ومعتمد لديه خبرة في موقع وفئة العقارات الاستثمارية التي يتم تقييمها. تستند التقييمات إلى الأسعار الحالية في سوق نشط لعقارات مماثلة من نفس الموقع والحالة، والتي تخضع لعقود إيجار مماثلة مع الأخذ في الاعتبار معدلات الإشغال وعوائد الاستثمار.

فيما يلي بيان بالمدخلات غير المحوظة وتحليل حساسية الموجودات المقاومة لمستوى ثالث:

بيان	المطلوبات غير المحوظة	المتوسط	النطاق	تحليل الحساسية
أسهم ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	موجودات الشركة المستثمر فيها معدله باستخدام نسب خصم لتحديد قيمتها العادلة.	معدلات خصم تتراوح من 10% إلى 15%.		إن أي زيادة أو نقص في المدخلات غير المحوظة ستؤدي بالنتيجة إلى زيادة أو نقص في القيمة العادلة مع ثبات كافة العوامل الأخرى.

ادارة مخاطر الموارد المالية

-29

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الإستثمار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع المستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيف أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيف الدين، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة الموارد المالية بناءً على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة باحتساب صافي الدين مقسوماً على إجمالي الموارد المالية. يتم احتساب صافي الدين كاجمالي الإقراض ناقصاً نقد ونقد معادل وودائع لأجل. ويتم احتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية والتي تظهر في بيان المركز المالي المجمع مضافة إليها صافي الدين.

لعرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي الموارد المالية مما يلي:

2019	2020	بيان
105,106,614	107,746,698	تسهيلات بنكية
24,571,500	17,571,500	دائنون مراقبة
35,811,937	30,221,477	التزامات عقود إيجار
165,490,051	155,539,675	إجمالي الإقراض
(13,586,937)	(7,245,389)	نقد ونقد معادل
-	(2,775,220)	وديعة لأجل
151,903,114	145,519,066	صافي الدين
45,374,879	44,839,581	مجموع حقوق الملكية
197,277,993	190,358,647	إجمالي الموارد المالية
76.99%	76.44%	نسبة الدين إلى الموارد المالية

30- التزامات محتملة ومطالبات قضائية

(ا) يوجد على المجموعة كما في 31 ديسمبر التزامات محتملة هي كما يلي:

2019	2020
9,148,669	7,781,122
652,895	1,401,507
9,801,564	9,182,629

خطابات ضمان
اعتمادات مستدبة

- ب) ان الالتزامات المحتملة الناتجة عن استثمار في شركة زميلة "الشركة الوطنية العقارية ش.م.ك.ع." هي كما يلي:
- في 31 ديسمبر 2020، كان لدى الشركة الزميلة ارتباطات رأسمالية بمبلغ 3,106,427 دينار كويتي (2019 - 4,269,828 دينار كويتي).
- بالنسبة للالتزامات عقود التأجير التشغيلي، قدمت الشركة الزميلة تقديم ضمان بنكي بنسبة 0.5% (2019 - 0.5%) من إجمالي قيمة المشروع الرأسمالي ذي الصلة لخدمات الصيانة المقدمة من المؤجر النهائي.
- تتكون المطلوبات المحتملة لدى الشركة الزميلة في 31 ديسمبر 2020 من التزام محتمل بمبلغ 2,701,041 دينار كويتي (2019 - 2,701,041 دينار كويتي) تتعلق بالضمانات المقدمة.
- أصدرت الشركة الزميلة ضماناً تجاريًّا للحصول على تسهيلات قروض لأجل حصلت عليها شركة نابلس توبيكو لبناء ريم مول، والرصيد المستحق للتسهيلات كما في 31 ديسمبر 2020 بمبلغ 45,344,991 دينار كويتي.
- أبرمت الشركة الزميلة اتفاقية ضمان مُؤسسي مع شركائها في الاستثمار في شركة المحاسبة المتوسط للإستثمار القابضة (شركة محاسبة)، حيث قدم الشريك ضماناً كاملاً لحاملي السندات للتجديد والإصدار الجديد للسندات في شركة المحاسبة، بلغت قيمة السندات في 31 ديسمبر 2020 ما قيمته 8,212,663 دينار كويتي.

ج) توجد لدى الشركة الأم مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من الشركة الأم ضد الغير ومن الغير ضد الشركة الأم، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي المستشار القانوني الداخلي للمجموعة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة وعليه، لم تقم المجموعة بقيد مخصصات إضافية عن هذه القضايا نظراً لوجود مخصصات كافية عنها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة المرفقة.

31- الآثار المترتبة على وباء ("COVID - 19")

أدى تشي فيروس كورونا ("COVID - 19") عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم إلى تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية، حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية أنه وباء عالمي، كما أعلنت السلطات المالية والتقنية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك دولة الكويت، عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة. يبين هذا الإيضاح تأثير تشي الوباء على عمليات المجموعة والتقديرات والأحكام الهامة التي تطبقها الإدارة في تقييم الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2020.

إدارة مخاطر الائتمان

اتخذت إدارة المجموعة العديد من الإجراءات لإدارة المخاطر المتعلقة بالوباء، بما في ذلك تحديد القطاعات الأكثر ضعفاً التي تأثرت في المقام الأول ووضع تدابير إضافية لضمان مستوى عالٍ من إدارة تلك المخاطر.

تطلب حالات عدم اليقين الناجمة عن وباء ("COVID - 19") من المجموعة أن تأخذ في الاعتبار تأثير التقلبات العالمية في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية التي تم أخذها في الاعتبار وذلك لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020. بالنسبة لعملياتها الدولية، قامت المجموعة بتحديث المعلومات التطلعية ذات الصلة المستخدمة والمتعلقة ببيئة الاقتصاد الكلي لتحديد احتمالية الخسائر الائتمانية فيما يتعلق بالمناخ الاقتصادي للسوق الذي تزاول فيه المجموعة أنشطتها.

وعليه، قامت المجموعة بتسجيل مبلغ 399,087 دينار كويتي كمخصص إضافي لخسائر الائتمان المتوقعة (إيضاح 3 - ب).

إدارة مخاطر السيولة

استجابة لتشي وباء ("COVID - 19")، تقوم المجموعة بتقييم السيولة ووضع التمويل بعناية واتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة. ستواصل المجموعة تقييم مركز السيولة لديها وذلك من خلال مراقبة تدفقاتها النقدية وتوقعاتها بعناية.

قياس القيم العادلة للأدوات المالية

أخذت المجموعة في الاعتبار الآثار المحتملة لتقلبات السوق الحالية وذلك عند تحديد المبالغ المفصح عنها للموجودات غير المسورة للمجموعة، وهذا يمثل أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة التي يمكن ملاحظتها كما في تاريخ البيانات المالية. بالنظر إلى تأثير وباء ("COVID - 19")، قامت المجموعة بتقييم ما إذا كانت القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تمثل السعر الذي يمكن تحقيقه للمعاملات بين المشاركين في السوق في الوضع الحالي.

وعليه، قامت المجموعة بتسجيل مبلغ 367,246 دينار كويتي كخسائر في القيمة العادلة لاستثماراتها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 7).

قياس القيمة العادلة للأدوات غير المالية (ممتلكات وعقارات ومعدات، عقارات استثمارية، استثمار في شركات زميلة)

كما في تاريخ البيانات المالية، قامت المجموعة بتحديد تأثير تفشي وباء ("COVID - 19") على القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية كما في 31 ديسمبر 2020 والنتائج من التأثير على التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن هذه الموجودات غير المالية أو توقعات المشاركين في السوق للسعر اعتناداً على المنهج المستخدم في تحديد القيمة العادلة لتلك الموجودات كما في 31 ديسمبر 2020. تدرك المجموعة أن بعض المناطق الجغرافية والقطاعات التي توجد فيها هذه الموجودات قد تأثرت سلباً، ومع استمرار الوضع في التطور والانتشار، تراقب المجموعة باستمرار توقعات السوق وتستخدم الافتراضات ذات الصلة لتعكس قيمة هذه الموجودات غير المالية بشكل مناسب في البيانات المالية المجمعة.

وعليه، قامت المجموعة بتسجيل مبلغ 142,752 دينار كويتي كخسائر في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية (إيضاح 9)، وبلغ 2,191,360 دينار كويتي كصافي خسائر من إعادة تصنيف استثمار في شركة زميلة (إيضاح 8 - أ)، وبلغ 116,620 دينار كويتي كخسائر إنخفاض في القيمة للممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة (إيضاح 23).

خسائر الإنخفاض في الشهرة

قامت المجموعة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد من الشهرة، وذلك مع الأخذ في الاعتبار تأثير وباء ("COVID - 19") من خلال إعادة النظر في الافتراضات وتوقعات التدفقات النقدية. نتيجة لهذا التقدير، خلصت المجموعة إلى أنه لا يوجد انخفاض في قيمة الشهرة من الضروري احتسابه في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

من المتوقع أن تستمر الآثار الحالية والمتوقعة لتفشي تأثير وباء ("COVID - 19") على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية في التطور والانتشار، كما لا يزال حجم ومدة هذه التطورات غير مؤكد في هذه المرحلة ولكن يمكن أن يؤثر سلباً على الأداء المالي للمجموعة والتدفقات النقدية والمركز المالي في المستقبل. ستواصل المجموعة مراقبة توقعات السوق وتحديث الافتراضات والتوقعات الخاصة به حيث قد يكون لذلك تأثير كبير على البيانات المالية في المستقبل.

أرقام المقارنة -32

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتنباعها مع تصنيف أرقام السنة الحالية. إن عملية إعادة التبويب لم يكن لها تأثير على ربح المجموعة أو حقوق الملكية للسنة السابقة.

33 - معلومات القطاعات لأغراض الإدارية، تم تصنيف الأقسام الرئيسية التالية كقطاعات تشغيلية وبيانها كالتالي:

الوصف	القطاع التشغيلي	القطاع بالتجزئة
أسواق مركزية للمواد الغذائية الاستثمار في الأوراق المالية والشركات الzmille والمشاريع المشتركة مقلولات إدارة وتطوير والمتجارة بالعقارات		

إن المعلومات المتعلقة بكل من القطاعات التشغيلية مبينة كالتالي:

السنة	المجموع	العقارات	العقود	استثماري	البيع بالتجزئة	المجموع	العقارات	العقود	استثماري	البيع بالتجزئة
2020										
	232,440,675	566,525	9,258,130	-	222,616,020					
	42,707,075	566,525	1,402,518	-	40,738,032					
	(7,759,664)	(1,178,887)	(688,768)	(87,184)	(5,804,825)					
	(7,679,492)	(238,854)	(34,698)	(5,352,213)	(2,053,727)					
	(1,396,492)	(1,010,721)	295,299	(8,655,105)	8,234,035					
	296,120,429	51,998,210	5,595,315	95,906,171	142,620,733					
	251,280,848	9,599,932	3,846,865	87,144,608	150,689,443					
2019										
	219,706,688	1,431,316	9,326,409	-	208,948,963					
	40,213,544	1,431,316	534,619	-	38,247,609					
	(7,745,161)	(1,502,341)	(742,284)	(39,202)	(5,461,334)					
	(9,491,244)	(636,331)	(72,798)	(6,655,732)	(2,126,383)					
	2,169,541	948,382	(689,991)	(4,999,575)	6,910,725					
	308,584,900	31,029,374	5,791,914	98,414,663	173,348,949					
	263,210,021	15,695,219	4,261,156	87,139,364	156,114,282					